كِفَايَةُ القُرآنِ الكَرِيمِ

لِهِدَايَةِ جَمِيعِ النَّاسِ فِي جَمِيعِ المَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ

بحثٌ مقدَّمٌ لمؤتمرِ (مَقْدِسٍ ٨)

"إسعادِ الإنسان بـهُدىٰ القرآن"

كتبه

فيصلُ بن سيّدٍ محمّدِ بن حَمِيدِ بن حسنِ بن يوسُفَ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الكافي منِ استهداه، والهادي منِ استغنىٰ بالقرآن عمّا سواه، والصلاة والسلام علىٰ عبده ومصطفاه، نبيّنا محمّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه ومن والاه.

أمّا بعدُ، فإنّ الله – جلّ جلالُه – قد خلق الخلق وشرع الشرع متلائمَينِ، لا يستقيم الخلق إلّا بالتزام الشرع، ولا يحصُل بالشرع إلّا صلاحُهم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، وقال: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة].

وذٰلك أنّ الله – جلّت حكمتُه – طَبَع الأرواح علىٰ محبّة الخير والحقّ والهدىٰ، وأنزل – عظُمت منّتُه – الشرعَ مشتملًا علىٰ كلّ خيرٍ وحقٍّ وهدًى، بحيث تندفع الأرواح الزكيّة نحوَ الشرع بالقَبول والتصديق؛ فتطمئنُّ به، وتسكُن إليه، ويزكّيها بالعلم النافع والعمل الصالح.

هٰذا، وقد ختم الله شرائعه بدين الإسلام العظيم، فخاطب به الناس أجمعين، إلىٰ يوم الدين، ورحمهم، فأنزل القرآن الكريم هدايةً للمخاطَبين بالإسلام، علىٰ اختلاف أزمانهم وأمصارهم وأحوالهم، ونورًا يستضيئون به في معرفة الإسلام: أصولِه وفروعِه، عقائدِه وأحكامِه، فكفىٰ بذٰلك، وأغنىٰ، وله الحمد والشكر.

ومن هنا كان الواجب علىٰ الناس – ولا سيّما المسلمين – أن يُعنَوا بهٰذا الكتابِ الكريم، وأن يطلبوا الهدىٰ فيه، في أمور الدين كلِّها، وأن يستجيبوا لبيّناته.

ومن هٰذا المعنىٰ كانت فكرة هٰذا البحثِ، بعُنوان:

"كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس في جميع المطالب الدينيّة"

ويتألّف هٰذا العُنوانُ من أربعة معانٍ، تتبيّن بشرحها ملامحُ الموضوع، وتظهر أبعادُه.

فأوّلها: القرآن الكريم، وهو معروفٌ، وهو كلام الله المنزّلُ علىٰ محمّدٍ صلّىٰ الله عليه وسلّم، المتعبَّدُ بتلاوته،[١] وهو المنقول بالتواتر لفظًا، وكتابةً بين دَفّتيِ المصحف.[٢]

---

(١) انظرِ "المختصرَ في أصول الفقه" لابن اللحّام (ص٧٠)، و"التحبيرَ" للمَرْداويّ (٣/ ١٢٤٠).

(٢) انظر "روضةَ الناظر" للموفَّق بن قدامةَ (١/ ٢٦٧).

وثانيها: الهداية، وليس المقصود بها هنا التوفيقَ، الذي حقيقته خلق الهدىٰ في القلب، بلِ المقصود البيانُ، لٰكنّه أتمُّ بيانٍ، وأعظمُه، الذي يُقنع العقل بالحجّة الواضحة، ويستميل القلب بالأسلوب الحسن.(١)

وثالثها: الناس، والمقصود بهم أمّة الدعوة،(٢) الذين بلغهمُ القرآن الكريم، منذ بُعِث النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – إلىٰ يوم القيامة؛ فلا يدخل في ذٰلك الأممُ السابقة، ومن لّم تبلغه الدعوة، ومن لّم يخاطَب بالشرع لعدم أهليّته.

ورابعها: المطالب الدينيّة، والمقصود بها كلّ ما يحتاجه الناس – فيطلبونه – منَ الدين، من أصول المِلّة، وتفاصيل العقائد، وأحكام العبادات، والمعاملات، وفضائل الأخلاق، وسائر ما يصحُّ به الدين، وما يكمُل به.

وإذا اتّضحت معالِم الموضع، ظهرت أهمّيّته، وذٰلك من وجوهٍ كثيرةٍ.

منها: أنّ الاِستهداء بالقرآن الكريم هو طريق الهداية، الذي لا طريق إلىٰ الحقّ سواه؛ فقد قال تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٢٣]، قال السَّعْديّ:(٣) «﴿ذَٰلِكَ﴾ أيِ: القرآنُ الذي وصفناه لكم، ﴿هُدَى ٱللَّهِ﴾ الذي لا طريق يُوصَل إلىٰ الله إلّا منه».

ومنها: أنّ الاِستهداء بالقرآن الكريم واجبٌ علىٰ كلّ مخاطَبٍ، لا يُستثنىٰ منه أحدٌ، كما قال تعالىٰ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، قال الشوكانيّ:(٤) «أيْ: كلُّ مَن بلغ إليه مِن موجودٍ، ومعدومٍ سيوجد في الأزمنة المستقبَلة».

ومنها: تنبيه المسلمين إلىٰ ضرورة الصدور عنِ القرآن الكريم في الدعوة إلىٰ الله، واستمدادِ الحُجَج الباهرة علىٰ أصول الإسلام منه، كما قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْيِ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، وقال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا٣٣﴾ [الفرقان].

وفي الجملة، فالقرآن الكريم أشرفُ العلوم، وأعظمُها، وأنفعها، وهو المقدَّم علىٰ غيره من علوم الشرع، بل إنّ سائر علوم الشرع مُعِينةٌ عليه، ومفصِّلةٌ له.

---

(١) انظر في أنواع الهداية "الفتاوىٰ الكبرىٰ" لشيخ الإسلام (١/ ١٠١).
(٢) انظر "شرح المشكاة" للطِّيْبيّ (٢/ ٤٤٩).
(٣) "تيسير الكريم الرحمٰن" (ص٧٢٣).
(٤) "فتح القدير" (٢/ ١٢٠).

وقال بَحْرَقُ الحضرميّ:[١] «أجمع العلماء علىٰ أنّ الِاشتغال عنِ القرآن – ولو بالحديث وغيرِه منَ العلوم الشرعيّة حتّىٰ يُنسىٰ أو يُترَكَ بسبب ذٰلك تدبُّرُه، والتفقُّهُ فيه، وفهمُ معانيه وأوامره ونواهيه – مذمومٌ، وأنّ المحمود ما كان عليه السلف منَ الِاهتمام بحفظ القرآن، والِاشتغال بما يعِين علىٰ فهم معانيه، منَ التفسير والحديث والأثر، واستنباطِ العلوم منه».

هٰذا، وقد نَظَمتُ البحث – بعد هٰذه المقدِّمة – في ثلاثة فصولٍ، وخاتمةٍ، وذيّلته بقائمة المصادر، وختمته بالفهارس العلميّة اللازمة.

وأسأل الله التوفيق، وأن ينفع بهٰذا البحثِ كاتبه، وقارئه، والمسلمين.

(١) "ذخيرة الإخوان" (ص٣٠٤).

الفصل الأوّل
إثبات كفاية القرآن الكريم إجمالًا

وفيه مبحثانِ:

۞ المبحث الأوّل: إثبات كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس.

وفيه مطلبانِ:

○ المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس.

○ المطلب الثاني: النصوص الدالّة علىٰ اختصاص القرآن الكريم بهداية بعض الناس، وتوجيهُها.

۞ المبحث الثاني: كفاية القرآن الكريم في جميع المطالب الدينيّة.

وفيه مطلبانِ:

○ المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم للهداية في جميع المطالب الدينيّة.

○ المطلب الثاني: النصوص الدالّة علىٰ طلب الأحكام من غير القرآن الكريم، وتوجيهُها.

المبحث الأوّل
كفاية القرآن الكريم لجميع الناس

المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس.

لمّا كان القرآن الكريم رسالةَ الله بدين الإسلام، وكانت هٰذه الرسالةُ عامّةً لجميع الناس، لزم أن يخاطب القرآن جميع الناس بالبيان والإرشاد، وقد تضافرت آياتٌ كثيرةٌ في تأكيد هٰذا المعنىٰ.

فقال تعالىٰ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أيْ: لكلّ الناس،(١) وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ﴾ - يعني القرآنَ(٢) - ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل]، وقال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم]، فجعل المقصِد من إنزال القرآن إخراجَ الناس -كلِّ الناس - منَ ظلمات الضلال إلىٰ نور الإيمان.

وكثُر في كتاب الله - تعالىٰ - قولُه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]؛ فهو خطابٌ لجميع الناس، وليس للمؤمنين فقط.

بل قال - تعالىٰ - عنِ الكفّارَ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمّد]، فحثّهم علىٰ تدبُّر القرآن؛ لأنّ فيه هدايتَهم، وقال - تعالىٰ - بعد ذكر المشركين، وطلبِهم للآيات: ﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فنصّ علىٰ أنّ القرآن آيةٌ كافيةٌ لهم في الهداية، وهٰذا يمنع من تخصيص الكفّار من عموم الناس المذكورين في الآيات السابقة.

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران]، قال النَّسَفيّ:(٣) «معنىٰ الاستفهام فيه: الإنكارُ والتعجُّب، أيْ: مِن أين يتطرّق إليكمُ الكفرُ، والحال أنّ آياتِ الله - وهي القرآنُ المُعجِز - تُتلىٰ عليكم علىٰ لسان الرسول - صلّىٰ الله عليه وسلّم - غضّةً طريّةً، وبين أظهركم رسول الله - صلّىٰ الله عليه وسلّم - ينبّهكم، ويعظكم، ويُزيح عنكم شُبَهَكم».

---

(١) انظر "أحكامَ القرآن" لأبي بكرٍ الرازيّ - المشهورِ اليومَ بـ(الجصّاص) - (١/ ٢٢٢).
(٢) انظر "جامعَ البيان" للطبريّ (١٤/ ٢٣٢)، و"زادَ المسير" لابن الجوزيّ (٤/ ٤٥٠).
(٣) "مدارك التنزيل" (١/ ٢٧٩).

وفي القرآن آياتٌ كثيرةٌ تخاطب الكفّار مباشرةً، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرانَ: ٧٠]، وقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعۡتَذِرُواْ ٱلۡيَوۡمَ﴾ [التحريم: ٧]، وقولِه: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ﴾ [البقرة: ٤٠].

وفي الجملة، فمن قرأ القرآن الكريم، رأىٰ فيه عموم الهداية لجميع المخاطَبين رؤيةَ عينٍ، وسيأتي بيان ذٰلك – إن شاء الله – في الفصلَينِ: الثاني والثالث.

المطلب الثاني: النصوص الدالّة علىٰ اختصاص القرآن الكريم بهداية بعض الناس، وتوجيهُها.

ربّما توهّم بعض الناس أنّ القرآن يختصّ بهداية المسلِمين له، دون الباحثين فيه؛ لاعتقاده أنّ دلالاتِ القرآن خبريّةٌ فقط؛ فلا تثبُت إلّا بعد اعتقاد صدق مبلِّغه، وهٰذا غلطٌ؛ فقدِ اشتمل القرآن علىٰ الأدلّة العقليّة، التي يصحّ الِاحتجاج بها علىٰ غير المسلِم.

وربّما انتزعوا هٰذا الوهمَ من الآيات التي علّقت هداية القرآن ببعض الناس دون بعضٍ، كقوله تعالىٰ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة]، ومفهوم التقييد بـ(المتّقين) أنّه ليس هدًى لغيرهم.(١)

لٰكنّ هٰذا الحملَ معارَضٌ بالمنطوق المحفوظِ عمومُه في قوله تعالىٰ: ﴿هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والمنطوق أقوىٰ، وقد تقدّم امتناع تخصيصه؛ بالنصّ علىٰ هداية القرآن لغير المتّقين؛ فوجب حَملُ الهداية في آية المتّقين علىٰ هدايةٍ خاصّةٍ، بمعنىٰ الِانتفاع؛ فلا تُعارِض حصول الهداية لغير المتّقين بمعنىٰ البيان والدلالة.(٢)

وقال الراغب الأصبهانيّ(٣) في بيان ذٰلك: «الهداية: نَصْبُ العَلَم ليهتديَ به الناس؛ فله موضوعٌ، هو المَبدأ، وذٰلك نَصْبُ العَلَم للكافّة، وغايةٌ، وهو الِاهتداء به، فيقال: (هُدًى للمتّقين) لَمّا لم يهتدِ به غيرُهم».

وفي معنىٰ الآية السابقة قولُه تعالىٰ: ﴿يَهۡدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضۡوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذۡنِهِۦ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ١٦﴾ [المائدة].

---

(١) انظر "أضواءَ البيان" للشِّنْقِيطيّ (١/ ٥٥).

(٢) انظر "أضواءَ البيان" للشِّنْقِيطيّ (١/ ٥٥).

(٣) "تفسير الراغب الأصبهانيّ" (١/ ٧٦).

فالقول في هٰذه الآيةِ كالقول في التي قبلَها؛ فالهداية فيها بمعنىٰ التوفيق، والنفع، وخلق الِاهتداء في قلوبهم؛ فلا تُنافي عمومَ هداية الإرشاد لغير الموصوفين.

وقال الشيخ السَّعْديّ:(١) «أيْ: يهدي به منِ اجتهد، وحرَص علىٰ بلوغ مرضاة الله، وصار قصده حسنًا»، وعلىٰ هٰذا، فالآية عامّةٌ أصلًا، وليست خاصّةً بالمسلمين.

وفي معنىٰ الآيتَينِ السابقتَينِ قولُه تعالىٰ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدًى وَشِفَآءٌۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ﴾ [فُصِّلَتْ].

وهٰذه الآيةُ تؤكِّد ما سبق؛ إذ قَرَن الهدىٰ بالشفاء، وهو البُرء منَ المرض،(٢) يعني مرضَ الجهل والضلالة؛ فيكون الهدىٰ المقرونُ به هو الِانتفاعَ بالدلالة، والعملَ بما فيها.

وتتمّة الآية بيانٌ لسبب عدم اهتداء الذين لا يؤمنون؛ إذ لم ينتفِ اهتداؤهم لعدم إرشاد القرآن إيّاهم، ولا لعدم كفايته لهم، بل لعِنادهم، الذي صمَّ آذانهم عن سماعه، يعني: سماعَ التفهُّم والتعقُّل، حتّىٰ أشبهوا في عدم الِانتفاع بأسماعهم مَن لّا يَسمع؛ فشبّههم بمن علىٰ أذنه وَقْرٌ، ومن يُنادىٰ من مكانٍ بعيدٍ.

وبذٰلك تكون قامت عليهمُ الحجّة؛ لأنّهم سمعوها سماعَ الإدراك، المشترطَ في الخطاب بالشرائع، لٰكنّهم لم ينتفعوا باتّباعها؛ فصارت عليهم، لا لهم، وهٰذا معنىٰ كونها عمًى عليهم.

وفي هٰذا المعنىٰ قال تعالىٰ: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُواْۖ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ١٩٨﴾ [الأعراف]، فأثبت لهم سمعًا في ضمنِ ذكره لتوجُّه الدعاء إليهم، كما صرّح به في قوله: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ﴾ [القلم: ٥١]، ونفىٰ عنهمُ السمع بالمعنىٰ السابقِ، وأثبت لهم نظرًا، ونفىٰ عنهمُ البصر، وهٰذا علىٰ التفصيل السابق أيضًا.

وقِسْ علىٰ هٰذه الآياتِ سائرَ ما في معناها.

وقد أخرج الشيخانِ(٣) من حديث أبي موسىٰ الأشعريّ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّه قال: «مَثَل ما بعثني الله به منَ الهدىٰ والعلم كمثل الغيث الكثير: أصاب أرضًا، فكان منها نقيّةٌ، قَبِلتِ الماء، فأنبتتِ الكلأ والعشب الكثير، وكانت منها أجادِبُ، أمسكتِ الماء، فنفع الله بها الناس، فشربوا وسَقَوا وزرعوا، وأصابت منها طائفةً أخرىٰ إنّما هي قيعانٌ، لا تُمسِك ماءً،

---

(١) "تيسير الكريم الرحمٰن" (ص٢٢٦).

(٢) انظر "تاجَ العروس" لمرتضًى الزَّبيديّ (٣٨/ ٣٨٢، مادّةُ: شفي).

(٣) "صحيح البخاري" (١/ ٢٧ برقْم ٧٩)، و"صحيح مسلمٍ" (٧/ ٦٣ برقْم ٢٢٨٢).

ولا تُنبِت كَلَأً، فذٰلك مَثَل من فقُه في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به، فعَلِم وعلّم، ومَثَل من لّم يرفع بذٰلك رأسًا، ولم يقبل هدىٰ الله الذي أُرسِلت به».

وفي الجملة، فلم يجعلِ الله القرآن فارقًا بين المخاطَب بالشريعة وصاحب الفترة في أمره لنبيّه – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أن يقول: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، إلّا لِمَا في القرآن منَ موجِبات الهداية، التي تقوم بها الحجّة علىٰ من بلغته، ويُعذَر من فاتته.

المبحث الثاني
كفاية القرآن الكريم في جميع المطالب الدينيّة

المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم للهداية في جميع المطالب الدينيّة.

قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ٨٩﴾ [النحل]، قال الطبريّ:[١] «بيانًا لكلّ ما بالناس إليه الحاجةُ، من معرفة الحلال والحرام، والثواب والعقاب»، ونقل الواحديّ[٢] عن أهل المعاني أنّهم قالوا: «يعني: لكلّ شيءٍ من أمور الدين، بالنصّ عليه، أوِ الإحالة علىٰ ما يوجب العلمَ به، من بيان النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أو إجماعٍ؛ فهو الأصل، والمِفتاح لعلوم الدين».

وفي معناهُ قولُه تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ١١١﴾ [يوسُفُ]، قال الواحديّ:[٣] «معنىٰ التفصيل: التمييزُ للبيان، ولهٰذا فُسِّر بالتبيين»، وقال:[٤] «التفصيل: تبيين المعاني، بإظهارها ممّا يلتبس بها، فالتفصيل كالتبيين»، وقال أبو حيّانَ:[٥] «تفصيل كلّ شيءٍ: تبيينُه، وهو راجعٌ لمعنىٰ تفريق حكمٍ من حكمٍ؛ فيحصل به التبيين».

وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ١٥ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ١٦﴾ [المائدة]، و(السُبُل) مضافةٌ إلىٰ

---

(١) "جامع البيان" (١٤/ ٣٣٣).
(٢) "التفسير البسيط" (١٣/ ١٧٠-١٧١).
(٣) "التفسير البسيط" (٨/ ١٨٠).
(٤) "التفسير البسيط" (٩/ ١٦٢).
(٥) "البحر المحيط" (٤/ ٢٧٤).

معرفةٍ؛ فتعُمُّ كلّ طرق النجاة والفلاح، و(الظلماتُ) و(النور) جَمعانِ معرّفانِ بـ(أل)، فيعُمّانِ كلّ ضلالةٍ وكلّ هدايةٍ.

وقال الطبريّ:[١] «يقول جلّ ثناؤه: قد جاءكم منَ الله - تعالىٰ - النورُ الذي أنار لكم به معالم الحقّ، ﴿وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة] يعني كتابًا فيه بيانُ ما اختلفوا فيه بينهم من توحيد الله، وحلاله وحرامه، وشرائع دينه، وهو القرآن الذي أنزله علىٰ نبيّنا محمّدٍ صلّىٰ الله عليه وسلّم، يبيّن للناس جميعَ ما بهمُ الحاجةُ إليه مِن أمر دينهم، ويوضّحه لهم، حتّىٰ يعرفوا حقَّه من باطله».

وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، أي: السبيلِ التي هي أقومُ،[٢] وهٰذا يستغرق السبيل القيّمةَ بالهداية، أيْ: بتوضيحها وتبيينها.

وقال - تعالىٰ - عنِ الجنّ: ﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ وَإِلَىٰ طَرِيقٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف]، وقالوا في موضعٍ آخرَ: ﴿يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾ [الجن: ٢]، و(الحقّ) و(الرُّشد) اسما جنسٍ، معرَّفانِ بـ(أل)؛ فيَعُمّانِ كلّ حقٍّ، وكلّ رشدٍ.

والأدلّة في هٰذا المعنىٰ كثيرةٌ، ويشهد له الاِستقراء التامّ، كما يأتي شرحُه في الفصلَينِ: الثاني والثالث.

المطلب الثاني: النصوص الدالّة على طلب الأحكام من غير القرآن الكريم، وتوجيهُها.

جاءت نصوصٌ كثيرةٌ تُحِيل إلىٰ غير كتاب الله، والأمّة مجمعةٌ علىٰ تعدُّد الأدلّة، وعدمِ انحصارها في القرآن الكريم، بل إنّ ذٰلك معلومٌ منَ الدين بالضرورة، بحيث لا يَسَع مسلمًا إنكارُه، ولا قيامُ دينه علىٰ خلافه.

وهٰذا لا ينافي ما سبق من كفاية القرآن للهداية في جميع الحاجات الدينيّة؛ لأنّ القرآن إنّما كفىٰ الفقهاءَ بدلالته علىٰ سائر مآخذ الاِجتهاد.

وبذٰلك يُعلم أنّ العلماء في اجتهادهم، وطلبهم للأحكام منَ الأدلّة المتنوّعة - إنّما هم متّبعون للقرآن، عاملون بما أرشدهم إليه؛ إذِ الله وحدَه هو الإلٰه المطاع، وإنّما نبحث في سائر الأدلّة عن مراده، وعمّا نَصَب لنا فيها منَ الدلائل علىٰ ما يحبّه ويرضاه.

---

(١) "جامع البيان" (٨/ ٢٦٤).

(٢) انظر "جامع البيان" للطبريّ (١٤/ ٥١٠).

وقد قال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

وأخرج الشيخانِ[١] من حديث ابن مسعودٍ – رضي الله عنه – أنّه أتته امرأةٌ فقالت: «ما حديثٌ بلغني عنك أنّك لعنتَ الواشماتِ والمُسْتَوشِمات، والمُتَنَمِّصات، والمُتَفَلِّجات للحُسن، المُغَيِّرات خلقَ الله»، فقال عبد الله: «وما لي لا ألعن من لعن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، وهو في كتاب الله»؟! فقالت المرأة: «لقد قرأت ما بين لوحَيِ المصحف، فما وجدته»! فقال: «لئن كنتِ قرأتِيه، لقد وجدتِيه، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧]».

بل قال الشافعيّ: «كلّ ما حكم به رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم، فهو ممّا فهِمَه منَ القرآن»، واستدلّ بقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ [النساء: ١٠٥]، وقوله: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].[٢]

والآثار في هٰذا المعنىٰ كثيرةٌ.[٣]

(١) "صحيح البخاريّ" (٧/ ١٦٦ برقْم ٤٨٨٦)، و"صحيح مسلمٍ" (٦/ ١٦٦-١٦٧ برقْم ٢١٢٥)

(٢) "مجموع الفتاوىٰ" (١٣/ ٣٦٣).

(٣) انظر بعضها في "ذخيرة الإخوان" (ص٢٩٨-٢٩٩).

الفصل الثاني
وجه كفاية القرآن الكريم إجمالًا

وفيه ثلاثة مباحثَ:

۞ **المبحث الأوّل: كيفيّة كفاية القرآن الكريم.**

۞ **المبحث الثاني: أثر ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – المفيدُ لتنوُّع دلالات القرآن الكريم.**

وفيه ثلاثة مطالبَ:

○ المطلب الأوّل: تخريج الأثر، وبيان ألفاظه.

○ المطلب الثاني: شرح الأثر.

○ المطلب الثالث: وجه دلالة الأثر علىٰ كفاية القرآن الكريم.

۞ **المبحث الثالث: مناسبة كلّ نوعٍ من دلالات القرآن الكريم لحاجة المخاطَبين به.**

المبحث الأوّل
كيفيّة كفاية القرآن الكريم

وجه كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس في جميع المطالب الدينيّة أنّ الله – عزّ وجلّ – بحكمته ورحمته قد خاطب كلّ فئةٍ منَ الناس فيما يحتاجونه من مطالب الدين بما يفهمونه، وبما يكفي لهدايتهم.

فذكر – سبحانه وتعالىٰ – ما يحتاجه الكفّار والملاحدة بالأسلوب الذي يناسبهم؛ فلم يُمْلِهِ عليهم إملاءَ المعبود علىٰ عابديه المطيعينَ، أوِ الربِّ علىٰ عبيده المستلسمين له، بل حاجّهم فيه بالأدلّة العقليّة، وزيّن لهمُ الحقّ بإظهار محاسنه، وبغّض إليهمُ الباطل بكشف مساوئه، وعبّر في كلّ ذٰلك بما يفهمه كلّ أحدٍ؛ فلم يَمزِجْه باصطلاحاتٍ إسلاميّةٍ تعمىٰ علىٰ غير المسلمين، ولا أحالهم فيه علىٰ ما يختصّ المسلمون بمعرفته من ضرورة الدين، أو إدامة النظر في السُّنن.

وذكر – تبارك وتعالىٰ – ما يحتاجه عمومُ المسلمين بالأسلوب اللائق بهم؛ فبيّنه بيانًا واضحًا لا يلتبس، وكرّره تَكرارًا يؤكّده في النفوس، ونوّعه بطرقٍ كثيرةٍ، يمتنع تطرُّق الِاحتمال إلىٰ مجموعها، أو تسلُّلُ الشكّ إلىٰ مقاصدها؛ فلم يُحوجِ العوامَّ في ذٰلك إلىٰ دقيق النظر، الذي لا يستطيعه إلّا أفراد المجتهدين، ولا أحفاهم في تطلُّبه إلىٰ التنقير في النِّكَات، ولا عبّر فيه بغير ما هو مشتركٌ بين جميع المسلمين.

وذكر – جلّ جلالُه – ما قصَر عِلمَه علىٰ المجتهدين بالأسلوب الذي يختصّون بإدراكه، وفوّض إليهم إفتاء سائر الناس في معناهُ وأحكامِه، فدلّهم علىٰ مآخذ الأحكام، وأفهمهم مراده بأساليبَ شرعيّةٍ، يدركونها بممارسة النصوص، ويستنبطونها بأدوات الِاجتهاد.

وبذٰلك صار القرآن كافيًا، لا يستغني به أحدٌ في مطلبٍ دينيٍّ إلّا اهتدىٰ إلىٰ صراطٍ مستقيمٍ.

وقبل تفصيل هٰذه الجُمَلِ، فلا بدّ من تثبيت تنوُّع دلالات القرآن إلىٰ الأساليب الثلاثة المذكورة، حتّىٰ يسُوغ بعد ذٰلك تنزيلُ كلّ نوعٍ من مقاصد القرآن تحت الأسلوب اللائق به.

ويشهد لهٰذا التنوُّع الِاستقراءُ التامُّ، كما سيتّضح في المبحث الثالث من هٰذا الفصل، وكما سأمثّل له في الفصل الثالث.

ويشهد له كذلك الأثرُ المشهور عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – في أنّ تفسير القرآن علىٰ أربعة أوجهٍ، وقد تسالَم المفسّرون علىٰ اعتماده، والقول بمقتضاه.(١)

وهو موضوع المبحث التالي.

المبحث الثاني

أثر ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – ودلالته علىٰ كفاية القرآن

المطلب الأوّل: تخريج الأثر، وبيان ألفاظه.

روىٰ الطبريّ(٢) من طريق مؤمَّلٍ بن إسماعيلَ، عن سفيانَ الثوريّ، عن أبي الزناد، قال: قال ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: «التفسير على أربعة أوجهٍ: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذَر أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ يعلمه العلماء، وتفسيرٌ لا يعلمه إلّا الله».

ورواه المُسْتَغْفِريّ(٣) من طريق محمّدِ بن يوسُفَ الفِرْيابيّ، عنِ الثوريّ، عمّن حدّثه، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، فذكر نحوَه، وزاد في الآخِر: «فمنِ ادّعىٰ عِلْمَه، فهو كاذبٌ».

والمبهم في هٰذا الإسنادِ هو أبو الزناد، كما سمّاه مؤمَّلٌ.

ورواه عبد الرزّاق،(٤) عنِ الثوريّ، قال: قال ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، فذكر مثل لفظ الفِرْيابيّ، إلّا أنّه قال: «وتفسيرٌ لا يُعذَر أحدٌ بجهالته، يقول: منَ الحلال والحرام»، وهي زيادةُ تفسيرٍ من سفيانَ الثوريّ، وقال: «وتفسيرٌ لا يعلم تأويلَه إلّا الله»؛ فزاد كلمةَ (تأويلٍ).

---

(١) انظر – مثلًا – "النُّكَتَ والعُيون" للماوَرْديّ (١/ ٣٦)، و"تفسيرَ القرآن العظيم" لابن كثيرٍ (١/ ١٨)، و"البرهانَ" للزركشيّ (٢/ ١٦٤).

(٢) تفسير "جامع البيان" (١/ ٧٠).

(٣) "فضائل القرآن" (١/ ٣١٠ برقْم ٣٤٥).

وجاء في إسناد المطبوعة: «حدّثنا أبو عبد الرحمٰن محمّدُ بن عليٍّ»، وهو خطأٌ، سقط منه (حدّثنا) بين أبي عبد الرحمٰن، وهو عبد الله بنُ عبيد الله بن سُرَيجٍ، ومحمّدِ بن عليٍّ، وهو ابن ميمونٍ الرَّقّيُّ.

(٤) "تفسير عبد الرزّاق" (١/ ٢٥٣ برقْم ٤).

ومؤمَّلٌ والفِرْيابيّ ثقتانِ؛ فزيادتُهما في الإسناد أبا الزناد – وإن أبهمه الفِرْيابيّ – مقبولةٌ، ولا يمتنع أن يكون الثوريُّ روىٰ لهما الأثر بإسناده كما اتّصل إليه، وحدّث به عبدَ الرزّاق علىٰ غير قصد الرواية، في سياق استشهادٍ به مثلًا؛ فلم يُسنِده.

والحديث مع ذٰلك منقطعٌ؛ أبو الزناد لم يسمع منِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما،[١] وقد ضعّفه الشيخ الألبانيّ.[٢]

وهو ضعفٌ يسيرٌ؛ فجمهور مَشْيَخة أبي الزناد ثقاتٌ، وقلّ ما أخذ عن مستورٍ، ولم يروِ عن متروكٍ أو شديد الضعف،[٣] وقد لقِي جماعةً من ثقات أصحاب ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، ولا يبعُد أن يكون تلقّاه عن بعضهم، والله أعلمُ.

وقد رُوِي نحوُه مرفوعًا، وأذكره للتنبيه علىٰ شدّة ضعفه؛ لئلّا يُغترّ به.

فقد أخرج الطبريّ[٤] وابن المنذر،[٥] من طريقَينِ عن محمّدِ بن السائب الكلبيّ، عن أبي صالحٍ مولىٰ أمّ هانئٍ، عنِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّه قال:

«نزل القرآن علىٰ سبعة أحرفٍ»، فذكر نحوَه، إلّا أنّه قال: «حلالٌ وحرامٌ، لا يُعذَر أحدٌ بالجهالة به»، وقال: «ومتشابهٌ لا يعلمه إلّا الله، ومنِ ادّعىٰ عِلْمَه سوىٰ الله، فهو كاذبٌ».

قال الطبريّ: «في إسناده نظرٌ»، قال ابن كثيرٍ:[٦] «النظر الذي أشار إليه في إسناده هو من جهة محمّدِ بن السائب الكلبيّ؛ فإنّه متروك الحديث».

---

(١) نقل ابن سعدٍ في "الطبقات الكبير" (٧/ ٥٠٩) عنِ الواقديّ أنّ أبا الزناد مات سنةَ ثلاثين ومِائةٍ، عن ستٍّ وستّين سنةً، ومِن هنا قال الذهبيّ في "السِّيَر" (٥/ ٤٤٥): «مولده في نحو سنة خمسٍ وستّين، في حياة ابن عبّاسٍ»، يعني في آخر حياته؛ فقد تُوُفّي – رضي الله عنه – سنةَ ثمانٍ وستّين.

(٢) "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٣/ ٣٧١).

(٣) انظر شيوخه في "تهذيب الكمال" للمِزّيّ (١٤/ ٤٧٧).

(٤) "جامع البيان" (١/ ٧٠).

(٥) "تفسير ابن المنذر" (١/ ١٣١ برقْم ٢٥٥).

(٦) "تفسير القرآن العظيمِ" (١/ ١٥).

وضعّفه كذٰلك السُّيوطيُّ،[١] وقال الشيخ الألبانيّ:[٢] «ضعيفٌ جدًّا»، وأعلّه بالكلبيّ كما سبق، وبأبي صالحٍ؛ فإنّه ضعيفٌ،[٣] وأيضًا، فأبو صالحٍ لم يسمع منِ ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما، قاله ابن حِبّانَ.[٤]

ثمّ قال ابن كثيرٍ: «لٰكنْ قد يكون إنّما وَهِمَ في رفعه، ولعلّه من كلام ابن عبّاسٍ»، وهٰذا لا يكفي لتقوية رواية أبي الزناد كما لا يخفىٰ؛ لشدّة ضعف الحديث وكثرة عِلَلِه.

المطلب الثاني: شرح الأثر.

في هٰذا الأثرِ أنّ التفسير علىٰ أربعة أنحاءٍ.

فأمّا الرابع، وهو ما استأثر الله بعلمه، فهو آجال ما أخبر الله بوقوعه منَ الساعة وأشراطها، ذكره الطبريّ،[٥] والحقيقة التي يَئُول إليها الكلام، أيْ: عينُ ما يوجد في الخارج منَ الغيبيّات، كآيات الصفات، وأحوال الآخرة، ذكره شيخ الإسلام.[٦]

وهٰذا خارجٌ عن مقصود البحث، لٰكنْ يُنتبَهُ إلىٰ أنّ جهلنا بحقائق هٰذه النصوصِ في الخارج لا يستلزم جهْلَنا بمعانيها، قال شيخ الإسلام:[٧] «فنحن إذا أخبرنا الله بالغيب الذي اختَصّ به، منَ الجنّة والنار، عَلِمنا معنىٰ ذٰلك، وفَهِمنا ما أُرِيد منّا فهمُه بذٰلك الخطابِ، وفسَّرنا ذٰلك، وأمّا نفس الحقيقة المُخبَر عنها، مثلِ التي لم تكن بعدُ، وإنّما تكون يوم القيامة، فذٰلك منَ التأويل الذي لا يعلمه إلّا الله».

ومثال ذٰلك ما في الجنّة، قال تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ﴾ [البقرة: ٢٥]، قال الطبريّ:[٨] «يعني بذٰلك اشتباهَ ثمر الجنّة وثمر الدنيا في المنظر

---

(١) "الإتقان" (٦/ ٢٢٩٩).
(٢) "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (١٣/ ٣٧١).
(٣) انظرِ "التقريبَ" لابن حجرٍ (ص٥٩).
(٤) كتاب "المجروحين" (١/ ٢١٠).
(٥) "جامع البيان" (١/ ٦٨).
(٦) "مجموع الفتاوىٰ" (٣/ ٥٦).
(٧) "مجموع الفتاوىٰ" (٣/ ٥٨).
(٨) "جامع البيان" (١/ ٤١٧).

واللون، مختلفًا في الطعم والذوق»، فلم يمنعنا اختلافُ رُمّان الجنّة – مثلًا – عن رُمّان الدنيا من فهم المعنىٰ العامّ للرمّان في الجنّة، ولو لم نفهمه، لَمَا صحّ ترغيبنا به أصلًا.

ومن هٰذا البابِ قولةُ الإمام مالكٍ الشهيرةُ: «الِاستواء غير مجهولٍ، والكيف غير معقولٍ»،[١] فقوله: (الِاستواء غير مجهول) يعني أنّه مفهومٌ في اللغة،[٢] وإنّما المجهول الكيفُ.[٣]

والحاصل أنّه ليس في القرآن شيءٌ لا يَفهم المخاطَبون معناه.[٤]

وأمّا الأنحاء الثلاثة الباقية، فهي محَلّ البحث، وهي تترقّىٰ في الخصوص علىٰ ما يلي:

فأعمُّها: الوجه الذي تعرفه العرب من كلامها، فهٰذا مبسوطٌ لكلّ أحدٍ، يفهمه بمجرّد معرفته باللغة؛ فلا يمتنع علىٰ كافرٍ أو ملحدٍ.

قال الطبريّ:[٥] «فالذي يعلمه ذو اللسان – الذي بلسانه نزل القرآن – مِن تأويل القرآن هو ما وصفتُ من معرفة أعيان المسمَّيات بأسمائها اللازمة، غيرِ المشترَك فيها، والموصوفاتِ بصفاتها الخاصّة، دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيئاتها، التي خصّ الله بعلمها نبيَّه صلّىٰ الله عليه وسلّم؛ فلا يُدرَك عِلْمُه إلّا ببيانه».

ومثال ذٰلك قولُه تعالىٰ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِي تَجْرِي فِي ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ١٦٤﴾ [البقرة]، فألفاظ هٰذه

---

(١) جاء ذٰلك عن مالكٍ من طرقٍ كثيرةٍ، أجودها ما أخرجه محمّدُ بن إسحاقَ بنِ مَنْدَهْ من طريق محمّدِ بن عمرِو بن النضر، عن يحيىٰ بنِ يحيىٰ النَّيسابُوريّ، عن مالكٍ، ذكره الذهبيّ في "العلوّ" (ص١٦٨)، قال الشيخ الألبانيّ في "مختصرَ العلوّ" (ص١٨٠): «رجاله ثقاتٌ غيرَ ابن النضر هٰذا، فلم أعرفه»، وقد ترجم له الذهبيّ في "تاريخ الإسلام" (٦/ ٨١٩)، وقال: «كان صدوقًا مقبولًا»؛ فهٰذا إسنادٌ قويٌّ.

وأخرجه البيهقيّ في "الأسماء والصفات" (٢/ ٣٠٤-٣٠٥ برقْم ٨٦٦) بإسنادٍ صحيحٍ – كما قاله الذهبيّ في "العلوّ" (ص١٣٨) – من طريق أبي الربيع ابنِ أخي رِشْدِينٍ، قال: سمعتُ ابن وهبٍ، عن مالكٍ، فذكر معناهُ، وأبو الربيع هٰذا اسمه (سليمانُ بن داودَ المِصريُّ)، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص١٩١): «ثقةٌ».

(٢) انظر "الجامعَ لأحكام القرآن" للقرطبيّ (٩/ ٢٣٩).

(٣) انظر "مذكِّرةَ أصول الفقه" للشيخ الشِّنْقِيطيّ (ص٧٧).

(٤) انظر "مجموعَ الفتاوىٰ" لشيخ الإسلام (١٣/ ٢٨٥).

(٥) "جامع البيان" للطبريّ (١/ ٦٩-٧٠).

الآيةِ يدركها كلّ عربيٍّ بمجرّد لسانه، ولا يتوقّف فهمُ شيءٍ منها علىٰ إسلامٍ، ولا اجتهادٍ، ولا شيءٍ غيرِ اللسان العربيّ.

وهٰذا النوعُ يشملُ أكثر القرآن الكريم، ولا غَرْوَ؛ فقد نزل بلسانٍ عربيٍّ مُّبينٍ.

والثاني: الوجه الذي لا يُعذَر أحدٌ - يعني منَ المسلمين - بجهالته؛ فيدخُل فيه ضروريّات الدين، التي تضافرتِ النصوص علىٰ تقريرها، وتأكيدها، وشاعت علىٰ الألسنة، حتّىٰ انتهىٰ علمها إلىٰ العوامّ، بل إلىٰ الأعراب في البوادي.

وهٰذا كألفاظ الصلاة، والزكاة، والصيام، والحجّ، ونحوِ ذٰلك ممّا لا يَعمىٰ علىٰ مسلمٍ، وإن كان العربيّ لا يعيّن معانيَها المقصودة بمجرّد لسانه؛ فإنّ الصلاة في اللغة الدعاء، والزكاةَ النَّماء والطهارةُ، والصيامَ الإمساكُ، والحجَّ القصدُ،[١] لٰكنّ بالمسلمين ضرورةً بمراد الله من هٰذه الألفاظِ ونحوها.

وهٰذا النوعُ يشمل كثيرًا منَ آيات القرآن الكريم، وجمهور المسلمين يفهمونها.

وأخَصُّها: الوجه الذي يعلمه العلماء؛ فهٰذا لا يمكن غيرَهم منَ المسلمين، فضلًا عنِ الكافرين؛ لتوقُّفه علىٰ الإلمام بأدوات الاجتهاد، والاطّلاعِ علىٰ ما يُفيد معنىٰ الآية منَ السُّنن وسائر الأدلّة، وطولِ الممارسة للنصوص، والخِبرةِ بمقاصدها.

وذٰلك كآيات الأحكام، التي فيها الناسخ والمنسوخ، والعامّ المخصوص، والمطلق والمقيَّد، والخاصّ الذي يَعُمُّ بعلّته ومعناه، وغيرُ ذٰلك من فروع الاجتهاد، كقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، فهٰذا منسوخٌ بأربعةِ أشهرٍ وعشْرٍ،[٢] وقولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، وقد خُصَّ منَ الميتة السمكُ والجراد، ومنَ الدمِ الكبدُ والطِّحَال،[٣] وقولِه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وهٰذا مقيّدٌ من وجوهٍ، منها تقييد اليدِ بالكَفّ اليمنىٰ،[٤] وقولِه: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ مِنَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، وهٰذا في الإماء، لٰكنّه يَعُمُّ العبيد بنفي الفارق.[٥]

---

(١) انظرِ "المُطْلِعَ" للبَعْليّ (ص٦٣، و١٥٥، و١٨٢، و١٩٦).

(٢) انظرِ "الناسخَ والمنسوخ" للنحّاس (٢/ ٧٠)، و"المصفّىٰ بأَكُفّ أهل الرسوخ" لابن الجوزيّ (ص٢١).

(٣) انظر "تفسيرَ القرآن العظيم" لابن كثيرٍ (٥/ ٢٢-٢٥).

(٤) انظر "معالمَ التنزيل" للبغويّ (٣/ ٥١-٥٣).

(٥) انظرِ "الجامعَ لأحكام القرآن" للقرطبيّ (٦/ ٢٤١).

وذكر الغَزّاليّ أنّ آيات الأحكام خَمسُمِائة آيةٍ،[١] وقال ابن العربيّ:[٢] «قد عدّ العلماء آياتِ كتاب الله الأحكاميّةَ، فوجدوها خَمسَمِائة آيةٍ، وقد تزيد عليها بحسَب تبحُّر الناظر وسَعَة علمه»، وذكر الشيخ عليٌّ العُبَيدُ[٣] أنّ جملة ما أورده ابنَ العربيّ من آيات الأحكام في كتابه "أحكامِ القرآن" ثَمانُمِائةٍ وثلاثون آيةً.

ومع ذٰلك، فهٰذه الآياتُ مفهومةٌ من جهاتٍ كثيرةٍ باللسان العربيّ أو بالضرورة الدينيّة، وإنّما يقع الِاجتهاد في بعض دلالاتها فقط.

فقد تكون للكلمة دلالتانِ، تدخل كلٌّ منهما في نوعٍ من أنواع التفسير السابقة، وذٰلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة]، فهٰذا ذكر الطبريّ[٤] أنّه لو سمعه عربيٌّ «لم يجهل أنّ معنىٰ الإفساد هو ما ينبغي تركه ممّا هو مضرّةٌ، وأنّ الإصلاح هو ما ينبغي فعله، ممّا فعلُه منفعةٌ؛ وإن جهل المعانيَ التي جعلها الله إفسادًا، والمعانيَ التي جعلها الله إصلاحًا»، ونظائره كثيرةٌ.

المطلب الثالث: وجه دلالة الأثر علىٰ كفاية القرآن الكريم.

تتّضح دلالة الأثر السابق علىٰ كفاية القرآن بتنزيل أنواع التفسير الثلاثة علىٰ أصناف المخاطَبين الثلاثة، وذٰلك بأن يُعلَم أنّ الله – جلّت حكمتُه – خاطب غير المسلمين فيما يحتاجونه منَ المطالب الدينيّة بالنوع الأوّل، الذي يدركه كلّ أحدٍ بلسانه، وخاطب سَوَاد المسلمين فيما يحتاجونه منَ المطالب الدينيّة بالنوع الثاني، الذي يدركه كلّ مسلمٍ بالضرورة، وخاطب المجتهدين فيما أوكل إليهم منَ استنباط الأحكام بالنوع الثالث، الذي تأهّلوا لفَهْمِه.

وتفصيل ذٰلك في المبحث التالي.

---

(١) "المستصفىٰ" (٢/ ٣٨٣).

(٢) "المحصول" (ص١٣٥).

(٣) "تفاسير آيات الأحكام ومناهجها" (٤٨).

(٤) "جامع البيان" (١/ ٦٩).

المبحث الثالث

مناسبة كلّ نوعٍ من دلالات القرآن الكريم لحاجة المخاطَبين به

تختلف حاجات الناس منَ المطالب الدينيّة باختلاف أصنافهم.

فأمّا الصِّنف الأوّل منَ المخاطَبين، فالمشرك لا يخاطَب بفروع الشريعة، بمعنىٰ أن يُدعَىٰ إلىٰ التزامها والعمل بها،(١) وإنّما يُدعىٰ إلىٰ الشرط الشرعيّ أوّلًا، وهو تحقيق التوحيد، والإيمان باليوم الآخِر، وتصديق النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وتصحيح دين الإسلام.

وقد بيّن الله هٰذه المطالبَ الكبرىٰ في القرآن أتمَّ البيان، ونبّه فيها علىٰ الحجج المُقنِعة، كلُّ ذٰلك بأساليبَ متنوّعةٍ، وعباراتٍ واضحةٍ، يفهمها كلّ أحدٍ بمجرّد فهمه للخطاب العربيّ، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ٢٧ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ٢٨﴾ [الزُّمَر].

وقد كثُر هٰذا في القرآن جدًّا حتّىٰ قطع عُذرَ الكافر، بحيث لا يُتصوَّر أن ينظر في القرآن أحدٌ ويجتهدَ وُسعَه، ويُنصِفَ من نفسه، ثمّ يكفرَ، بل لّا يكفر إلّا عن هوًى، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ٥٠﴾ [القَصص]، وقال: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِي يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ٣٣﴾ [الأنعام].

وأمّا الصِّنف الثاني منَ المخاطَبين، فعموم المسلمين لا يخاطَبون باستنباط الفروع، وإنّما يحتاجون إلىٰ معرفة الصواب في تفسير الإسلام، وتعيين الفرقة السالِمة منَ البدع، وقد قال صلّىٰ الله عليه وسلّم: «ألَا إنّ مَن قبلكم من أهل الكتاب افترقوا علىٰ ثِنتَينِ وسبعين ملّةً، وإنّ هٰذه الملّةَ ستفترق علىٰ ثلاثٍ وسبعين: ثِنتانِ وسبعون في النار، وواحدةٌ في الجنّة، وهي الجماعة».(٢)

---

(١) انظر "شرحَ الكوكب المنير" للفُتُوحيّ (١/ ٥٠٣).

(٢) أخرجه أبو داودَ (٧/ ١١٤-١١٥ برقْم ٤٥٤٠) من حديث معاويةَ بنِ أبي سفيانَ - رضي الله عنهما - بإسنادٍ حسنٍ.

وله شواهدُ كثيرةٌ، وصحّحه جماعةٌ منَ العلماء، انظر تفصيل ذٰلك كلِّه، والجوابَ علىٰ من ردّ الحديث أو استشكله - في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" للشيخ الألبانيّ (١/ ٤٠٤-٤١٤).

وقد كفىٰ القرآن في هٰذا أيضًا، ودلّ علىٰ الصواب فيما افترقت فيه الأمّة أوضحَ دلالةٍ، وكرّر ذٰلك بطرقٍ متنوّعةٍ، وبأسلوبٍ واضحٍ، يفهمه كلّ مسلمٍ بلسانه العربيّ، ويلتزمه بضرورته الإيمانيّة.

وقد روىٰ مسلمٌ[١] من حديث زيدِ بن أرقمَ رضي الله عنه، عنِ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أنّه قال: «أمّا بعدُ، ألَا أيّها الناسُ، فإنّما أنا بشرٌ، يوشِك أن يأتيَ رسول ربّي فأجيبَ، وأنا تاركٌ فيكم ثَقَلَينِ: أوّلهما كتاب الله، فيه الهدىٰ والنورُ؛ فخذوا بكتاب الله، واستمسكوا به»، فحثّ علىٰ كتاب الله، ورغّب فيه، وفي روايةٍ: «منِ استمسك به، وأخذ به، كان علىٰ الهدىٰ، ومن أخطأه، ضلّ»،[٢] وفي روايةٍ: «هو حبل الله، منِ اتّبعه كان علىٰ الهدىٰ، ومن تركه، كان علىٰ ضلالةٍ».[٣]

وأمّا الصِّنف الثالث منَ المخاطبين، فالمجتهد يخاطَب بمآخذ الأدلّة، ومقاصد الأحكام، وتفاصيل الفروع الخفيّة.

والقرآن هو أصل ذٰلك كلِّه، والنظر فيه مقدَّم في ترتيب الِاجتهد علىٰ النظر في كلّ دليلٍ آخرَ، كما قال ابن مسعودٍ رضي الله عنه: «من عَرَض له منكم قضاءٌ بعد اليوم، فلْيقضِ بما في كتاب الله، فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله، فلْيقضِ بما قضىٰ به نبيّه صلّىٰ الله عليه وسلّم، فإن جاءه أمرٌ ليس في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا قضىٰ به نبيّه صلّىٰ الله عليه وسلّم، فلْيقضِ بما قضىٰ به الصالحون، فإن جاء أمرٌ ليس في كتاب الله، ولا قضىٰ به نبيّه صلّىٰ الله عليه وسلّم، ولا قضىٰ به الصالحون، فلْيجتهدْ رأيَه».[٤]

---

(١) (٧/ ١٢٢-١٢٣ برقْم ٢٤٠٨).

(٢) "صحيح مسلمٍ" (٧/ ١٢٣).

(٣) "صحيح مسلمٍ" (٧/ ١٢٣).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبةَ في "المصنّف" (١٢/ ٥١٨ برقْم ٢٤٤٩١، و٥١٩ برقْم ٢٤٤٩٢)، والنَّسائيّ في "المجتبىٰ" (٨/ ٢٨٨-٢٨٩ برقْم ٥٤٤١)، واللفظ له، وابن بِشْرانَ في "الأمالي" (ص٨١-٨٢ برقْم ١١١١)، وابنُ عبد البَرّ في "جامع بيان العلم" (٢/ ٨٤٧ برقْم ١٥٩٧، و٨٤٨-٨٤٩ برقْم ١٥٩٩)، والخطيبُ في "الفقيه والمتفقِّه" (١/ ٤٩٣)، من طرقٍ عنِ الأعمش، عن عُمارةَ بنِ عُمَيرٍ، عن عبد الرحمٰن بن يزيدَ، عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

قال النَّسائيّ: «هٰذا الحديثُ جيّدٌ جيّدٌ»، وإسناده صحيحٌ علىٰ شرط مسلمٍ.

وله طرقٌ أخرىٰ، وفي بعض أسانيده اختلافٌ لا يضُرُّ، والمقام يضيق عن تفصيله، وقال ابن المنذر في "الإشراف" (٤/ ١٨٩) إنّه ثابتٌ عنِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه، وصحّحه الحاكم في "المستدرك" (٧/ ١٧١) من وجهٍ آخرَ.

ورُوِي معناه مرفوعًا في حديث معاذٍ – رضي الله عنه – المشهورِ في القضاء.[١]

ولْيُنتبَهْ إلىٰ أنّ هٰذَينِ الصِّنفَينِ الثانيَ والثالثَ قد يقرِّر القرآن الكريم الحقّ لهما عن طريق الخبر المجرّد؛ لتسليمهما لحكمه، وإيمانهما بصدقه، بخلاف الصِّنف الأوّل، فإنّما يخاطِبه القرآن بالأدلّة العقليّة المُقنِعة في ذاتها.

ولْيُنتبَهْ أيضًا إلىٰ أنّ الصِّنف الثالث يختصّ بفهم ما يتعلّق به، ويشارك الصِّنفَينِ الآخَرَينِ في فهم ما يفهمونه منَ القرآن الكريم، والإفادة منه، وكذٰلك الصِّنف الثاني، فإنّه يمتاز عنِ الأوّل بفهم ما يتعلّق به، ويشاركه فيما يفهمه، ويُفِيد منه.

وهٰكذا نجد القرآن كافيًا لكلّ صِنفٍ منَ الناس فيما يحتاجونه منَ المطالب الدينيّة؛ يحقّق هدايتهم، ويغنيهم عمّا سواهُ، وتفصيل ذٰلك في الفصل التالي.

(١) أخرجه أبو داود (٥/ ٥٨٤-٥٨٥ برقْم ٣٥٤٧) والتِّرمِذيُّ (٢/ ٤٥٣ برقْم ١٣٧٤)، وقال: «هٰذا الحديثُ لا نعرفه إلّا من هٰذا الوجهِ، وليس إسناده عندي بمتّصلٍ»، وإسناده ضعيفٌ.
واستوعب الشيخ الألبانيّ الكلام عليه في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٢/ ٢٧٣-٢٨٦).

الفصل الثالث
إثبات كفاية القرآن الكريم تفصيلًا

وفيه ثلاثةُ مباحثَ:

۞ **المبحث الأوّل: كفاية القرآن الكريم لغير المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين.**

۞ **المبحث الثاني: كفاية القرآن الكريم لعموم المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين.**

۞ **المبحث الثالث: كفاية القرآن الكريم للعلماء فيما يحتاجونه منَ الدين.**

المبحث الأوّل

كفاية القرآن الكريم لغير المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين

جعل الله – عزّ وجلّ – القرآن الكريم حجّةً علىٰ كلّ من بلغه، كما أمر نبيّه – صلّىٰ الله عليه وسلّم – أن يقول: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]، ولم يكن كذٰلك إلّا باشتماله علىٰ الدلائل العقليّة المُقنِعة في أصول الإيمان، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُواْ﴾ [الإسراء: ٤١]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨].

قال شيخ الإسلام:[١] «ضرب الله في القرآن الأمثالَ، وهي المقاييس العقليّة، التي يثبت بها ما يُخبِر به من أصول الدين، كالتوحيد، وتصديق الرسل، وإمكان المَعاد، وذٰلك مذكورٌ في القرآن علىٰ أكمل الوجوه»، وقال:[٢] «عامّة المطالب الإلٰهيّة قد دلّ القرآن عليها بالأدلة العقليّة، والبراهين اليقينيّة»، وقال:[٣] «القرآن مملوءٌ من ذكر الآيات العقليّة، التي يستدلّ بها العقلُ».

وقال ابن القيّم[٤] إنّ القرآن «يتضمّن الأدلّة العقليّة، والبراهين القطعيّة، التي لا مَطْمَعَ في التشكيك [فيها]، والأسئلةِ عليها، إلّا لمعاندٍ مكابرٍ»، وقال:[٥] «لا تجدُ كتابًا قد تضمّن منَ البراهين والأدلّة العقليّة علىٰ التوحيد، وإثبات الصفات، والنبوّات، والمَعاد، وأصول الإيمان – ما تضمّنه القرآن؛ فأدلّته لفظيّةٌ عقليّةٌ، فإن لّم يُفِدِ اليقينَ، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية]»، وقال:[٦] «دلالة القرآن سمعيّةٌ، عقليّةٌ، قطعيّةٌ، يقينيّةٌ، لا تعترضها الشبهات، ولا تتداولها الِاحتمالات، ولا ينصرف القلب عنها بعد فهمها أبدًا».

وقال ابن أبي العزّ:[٧] «وإذا تأمّل الفاضل غايةَ ما يذكره المتكلّمون والفلاسفة منَ الطرق العقليّة، وجد الصواب منها يعود إلىٰ بعض ما ذُكِر في القرآن منَ الطرق العقليّة بأفصح عبارةٍ، وأوجزِها، وفي طرق القرآن من تمام البيان والتحقيق ما لا يوجد عندهم مثلُه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان]».

---

(١) "التسعينيّة" (٣/ ٩٨٥)، بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٢) "الصفديّة" (١/ ٢٩٥).
(٣) "النبوّات" (١/ ٢٩٣).
(٤) "الصواعق المرسلة" (٢/ ٤٩٧).
(٥) "الصواعق المرسلة" (٢/ ٧٩٤)، بتصرُّفٍ يسيرٍ.
(٦) "مِفتاح دار السعادة" (١/ ٤١١).
(٧) "شرح الطحاويّة" (١/ ٧٦).

وأيضًا، فالقرآن دليلٌ بإعجازه البُلَغاءَ أن يأتوا بمثله، وهٰذا دليلٌ عقليٌّ أيضًا، وقد أرشد القرآن إليه في مواضعَ، منها قوله تعالىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ٣٨﴾ [يونُس].

هٰذا، وقد نبّه القرآن علىٰ الأدلّة العقليّة علىٰ توحيد الربوبيّة، واستفاض في الأدلّة العقليّة علىٰ توحيد الألوهيّة، والمَعاد، وصدق النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وصحّة دين الإسلام، وأكّد ذٰلك، وكرّره في مواضعَ كثيرةٍ جدًّا، وبطرقٍ متنوّعةٍ، وبأساليبَ واضحةٍ، لا يمكن مَن قرأها بإنصافٍ إلّا أن يُذعِن لها، ويستقيمَ علىٰ مقتضاها، وبَسْطُ ذٰلك أوسعُ من هٰذا البحثِ المختصر.

المبحث الثاني
كفاية القرآن الكريم لعموم المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين

أوّل ما يستفيده المسلم بإدامة النظر في كتاب الله أن يفهم الإسلام فهمًا صحيحًا، ويَزِن المقالاتِ وأصحابَها: طوائفَ وأفرادًا بمواقفها منَ القرآن الكريم ومقاصده.

فإنّ أهل القرآن هم أهل الصواب في الدين؛ كما جاء في حديث أنسِ بن مالكٍ رضي الله عنه: أنّ النبيّ – صلّىٰ الله عليه وسلّم – قال: «إنّ لله أهلِينَ منَ الناس»، قيل: «يا رسول الله، من هم»؟ قال: «هم أهل القرآن، أهل الله، وخاصّته»،(١) قال أبو السعادات بنُ الأثير:(٢) «أيْ: حَفَظَة القرآن العاملون به هم أولياء الله، والمختصّون به اختصاصَ أهل الإنسان به».

فمن عمل بالقرآن؛ فبنىٰ عليه عقائد دينه، وفروعَه، وتبِعه في تعيين المقاصد وترتيبها، كان من أولياء الله، المحقّقين للهداية في الدين؛ فيمكن المسلمَ أن ينظر إلىٰ الفِرَق المتنازعة في تفسير الإسلام وأصوله من هٰذه الجهةِ؛ فيتعرَّفَ أهل القرآن ويحكمَ بهدايتهم، ويتعرَّفَ من خالفوه ويحكمَ بضلالهم، وقد قال تعالىٰ: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ١٢٣ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ١٢٤﴾ [طٰه].

وأضرب لذٰلك مَثَلًا يدلُّ مَن فهمه علىٰ نظائره.

---

(١) أخرجه الإمام أحمدُ في مواضعَ منَ "المسند" (منها: ٥/ ٢٥٨٩ برقْم ١٢٤٧٣)، وابنُ ماجهْ (١/ ٢٦٥ برقْم ٢١٤)، واللفظ له، والنَّسائيُّ في "الكبرىٰ" (١٠/ ١١٧ برقْم ٨١٧٤)، والحاكم (٣/ ١١٨ برقْم ٢٠٧٢) من طرقٍ عن عبد الرحمٰن بن بُدَيلٍ، عن أبيه، عن أنسٍ رضي الله عنه.
وهٰذا إسنادٌ حسنٌ؛ لأجل عبد الرحمٰن بن بُدَيلٍ، قال ابن حجرٍ في "التقريب" (ص٢٧٨): «لا بأسَ به».
(٢) "النهاية" (١/ ٨٣).

فمن قرأ القرآن الكريم، وجد آياتِه تدور علىٰ توحيد الله بالألوهيّة، وتقريرِ ذٰلك بالأدلّة، وتأكيدِه بتعظيم الله وذِكْرِ أسمائه وصفاته، وتفصيلِه بتشريع العبادات، والثناءِ علىٰ أهل التوحيد، وبيانِ نصرهم في الدنيا، وثوابِهم في الآخرة، مع العناية بإبطال نقيض التوحيد، وهو الشرك، وتقريرِ ذٰلك بالأدلّة، وعيبِ الآلهة الباطلة، وذِكْرِ صُوَر الشرك، وذمِّ أهله، وبيانِ إهلاكهم في الدنيا، وعقابِهم في الآخرة، فيَعلم أنّ هٰذا هو غاية مقاصد الدين: الذي تنتهي إليه سائر المقاصد الأخرىٰ.

ووَجد فيه كذٰلك عنايةً فائقةً بتثبيت رسالة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، والأمر باتّباع سنّته، في مواضعَ كثيرةٍ، وبأساليبَ متنوّعةٍ، حتّىٰ قال الإمام أحمدُ: «نظرتُ في المصحف، فوجدتُ طاعة الرسول – صلّىٰ الله عليه وسلّم – في ثلاثةٍ وثلاثين موضعًا»،[1] فيَعلم بذٰلك أنّ هٰذا مقصِدٌ عظيمٌ في الدين، لا يقوم بدونه.

وهٰذانِ معنىٰ الشهادتَينِ؛ فـ(لا إلٰهَ إلّا اللّٰهُ) توحيدٌ لله بالألوهيّة، و(محمّدٌ رسول الله) إقرارٌ بالرسالة، والتزامٌ بطاعة النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم.

فمن عُنِي بهٰذَينِ الأصلَينِ، والدعوة إليهما، والذبّ عنهما، وعَقَد الولاء والبراء عليهما، فقد عمل بالقرآن الكريم، وشهد له عملُه بالقرآن بهدايته، وصوابه في فهم الدين، ومن تهاون في هٰذَينِ الأصلين، ولم يُعنَ بردّ الناس إليهما، ولا بالذَّود عن حياضهما، ولا رفع بهما رأسًا، بلِ استبدل بهما غيرَهما منَ المبادئ والأهداف، فقد خالف القرآن الكريم، ودلّ خلافُه علىٰ انحرافه عمّا شرعه الله وأراده.

وهٰذه طريقةٌ إجماليّةٌ، وأمّا الطريقة التفصيليّة، ففي القرآن ما يشفي في جميع أبواب الاِعتقاد التي اختلف فيها المسلمون، كالأسماء والصفات، والقدر، والأسماء والأحكام، وعدالة الصحابة، وغيرِها منَ المسائل التي يحتاجها المسلم في الفهم الصحيح للإسلام.

وقد دلّ القرآن علىٰ الحقّ في كلّ واحدٍ من هٰذه المسائلِ بطرقٍ متنوّعةٍ، وبأساليبَ يفهمها كلّ مسلمٍ بمعرفته بالعربيّة، ويقبلها ضرورته الدينيّة؛ فمن طلب الحقّ في هٰذه المسائلِ منَ القرآن الكريم، هُدِي إلىٰ صراطٍ مستقيمٍ، واستبان المُحِقَّ منَ المُبطِلِينَ.

---

(١) "الصارم المسلول" لشيخ الإسلام (٢/ ١١٦).

المبحث الثالث

كفاية القرآن الكريم للعلماء فيما يحتاجونه منَ الدين

نبّه القرآن الكريم المجتهدين إلىٰ طرق الِاستدلال بما يكفي الباحث فيه بفهمٍ ورويّةٍ ليَصِلَ إلىٰ مراد الله – عزّ وجلّ – في مجالات الِاجتهاد المتنوّعة،

فدلّ الفقيه إلىٰ السنّة، والإجماع، والقياس، واتّباع الصحابة، وغيرها من أصول الفقه، ودلّ المحدّث إلىٰ اشتراط العدالة، ووجوب التثبُّت، والتقوية المتابعة والشاهد، وقَبول المكاتبة، وغيرها من مسائل المصطلح.

وعُنِي القرآن الكريم كذٰلك بالتعريف بمقاصد الشريعة، قال الشاطبيّ:[1] «القرآن الكريم أتىٰ بالتعريف بمصالح الدارَينِ؛ جلبًا لها، والتعريفِ بمفاسدهما؛ دفعًا لها»، ثمّ ذكر انقسام المصالح إلىٰ ضروريّةٍ وحاجيّةٍ وتحسينيّةٍ، وأنّه تُلحق بكلّ نوعٍ مكمّلاتُه، ثمّ قال: «فالكتاب أتىٰ بها أصولًا يُرجَع إليها، والسنّة أتت بها تفريعًا علىٰ الكتاب، وبيانًا لِما فيه منها»، ثمّ قال: «فالضروريّات الخمس كما تأصّلت في الكتاب، تفصّلت في السنّة»، ثمّ استفاض في ذٰلك، وأثبت أنّ تأصيل كلّ واحدةٍ منَ الضروريّات في القرآن الكريم، وأنّ بيانَها في السنّة، ثمّ ذكر الحاجيّاتِ والتحسينيّاتِ، ثمّ قال: «وقد كمُلت قواعد الشريعة في القرآن وفي السنة؛ فلم يتخلّف [منها] شيءٌ»، ثمّ شَرَح الحاجيّاتِ والتحسينيّاتِ، ثمّ قال: «فجميع هٰذا له أصلٌ في القرآن، بيّنه الكتاب علىٰ إجمالٍ، أو تفصيلٍ، أو علىٰ الوجهَينِ معًا، وجاءتِ السنّة قاضيةً علىٰ ذٰلك كلِّه بما هو أوضحُ في الفهم، وأشفىٰ في الشرح».

وتضمّن القرآن كذٰلك أصول الأحكام الفرعيّة، ثمّ كان في السنّة تفصيلها وبيانها، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحجّ، والبيوع، وغيرِها، حتّىٰ ألّف العلماء كتبًا كثيرةً في تفسير آيات الأحكام، ذكروا فيها آلاف المسائل الفقهيّة؛ فلْيراجعْها من أراد التفصيل.

وبالله التوفيقُ.

(١) "الموافقات" (٤/ ٣٤٦-٣٥٢).

الخاتمة

أسأل الله حُسنها

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والحمد لله كلَّ حينٍ، وعلىٰ كلّ حالٍ، والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، والصلاة والسلام علىٰ نبيّنا محمّدٍ، وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعه بإحسانٍ، جعلنا الله منهم بمنّه وكرمه.

أمّا بعدُ، فبحث "هداية القرآن" أوسعُ من هٰذه الورقاتِ، وقد كنتُ كتبته في نحوٍ من ستّينَ صفحةً، اختصرت فيها أهمّ مباحثه، وشرحتُ فيها تفاصيل دلالة القرآن الكريم علىٰ أهمّ المطالب الدينيّة، التي يحتاجها كلّ صِنفٍ منَ المخاطبين، وكيف كانت تلك الدلالةُ قاطعةً، وكافيةً، ثمّ اضطرّني شرطُ الثلاثين صفحةً إلىٰ انتخاب القواعد والمهمّاتٍ، التي تؤكّد للقارئ أصالةَ هٰذا الموضوعِ، وتمهّد له الطريق إلىٰ تفاصيله، وتستحثُّه علىٰ طلبها بالِاستقراء والتدبُّر.

وأسجّل في نهاية هٰذا البحثِ أبرز نتائجه، وبعضَ التوصيات، وتنبيهَينِ نافعَينِ.

أبرز النتائج:

❑ أنّ النصوص متضافرةٌ في الدلالة علىٰ عموم هداية القرآن الكريم لجميع الناس، وأنّ ما أَوهَم اختصاص هدايته بالمؤمنين فقط – محمولٌ علىٰ هداية التوفيق والِانتفاع؛ فهو في ذٰلك كإشارةٍ واضحةٍ تدلُّ علىٰ طريقٍ الهدىٰ، ثمّ منَ الناس من يستفيد من دلالتها، فيتّبعها، ومنَ الناس من يتعامىٰ، فيَضِلّ طريقَ الصواب.

❑ أنّ النصوص متضافرةٌ في الدلالة علىٰ عموم هداية القرآن الكريم في جميع المطالب الدينيّة؛ فلا خيرَ إلّا بيّنه، ودلّ عليه، ولا شرَّ إلّا أبطله، وحذّر منه، سواءٌ في ذٰلك أصولُ الدين، وتفاصيل الِاعتقاد، وأحكام الفقه العمليّةُ، ومبادئ الأخلاق الفاضلةِ، وكلّ ما يحتاجه الناس في أصل الدين أو كماله.

❑ أنّ وجه كفاية القرآن الكريم أنّه خاطب كلّ صِنفٍ منَ الناس فيما يحتاجونه منَ الدين بالأسلوب الذي يفهمونه، فخاطب الكفّار باللسان العربيّ الواضح، وخاطب عموم المسلمين بما يقبلونه بالضرورة، وخاطب العلماء بما يختصّون بفهمه منَ الأساليب الشرعيّة، التي تتوقّف علىٰ استكمال أدوات الِاجتهاد.

❑ أنّ الأثر المرويّ عنِ ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – في أنواع التفسير أصلٌ مفيدٌ في فهم كيفيّة كفاية القرآن؛ لبيانه لتنوُّع التفسير، المُفهِمِ لتنوُّع طرق القرآن الكريم في الدلالة علىٰ المعاني، وأنّ هٰذا الأثرَ وإن كان في إسناده ضعفٌ، فمعناه صحيحٌ، قَبِله العلماء، ودلّ عليه الِاستقراء.

❑ أنّ القرآن الكريم يَفِي بإثبات ما يحتاج الكفّار إلىٰ معرفته منَ التوحيد، والمَعاد، وصدق النبيّ صلّىٰ الله عليه وسلّم، وصحّة دين الإسلام، وذٰلك بتضمُّنه للأدلّة العقليّة الواضحة والمتنوّعة، المفيدة لجميع تلك المطالبِ، ودلالته عليها باللسان العربيّ الذي يفهمونه.

❑ أنّ القرآن الكريم يَفصِل فيما يحتاجه المسلم من حقائق الدين التي اختلفت فيها الطوائف والمذاهب، كمسائل الأسماء والصفات، والقَدَر، واليوم الآخر، والأسماء والأحكام، وعدالة الصحابة، وغيرِها؛ فقد بيّنها الله في مواضعَ كثيرةٍ منَ القرآن الكريم، وكرّر التأكيد عليها بأساليبَ متنوّعةٍ، يحصل القطع بمجموعها، كما يحصل ببعض أفرادها.

❑ أنّ القرآن الكريم يرشد المجتهدين إلىٰ مآخذ الأدلّة، ويُعرّفهم بمقاصد الشريعة، وأمّهات أحكام الفقه، بحيث صار كافيًا بنفسه، وبما دلّ عليه منَ الأدلّة الشرعيّة الأخرىٰ.

❑ أنّ المسلم العاملَ بالسنّة أوِ الإجماع أوِ القياس أو نحوِها منَ الأدلّة الشرعيّة الصحيحة – عاملٌ بالقرآن الكريم في الحقيقة؛ لأنّ القرآن الكريم أمره بذٰلك، ودلّه عليه، ولأنّه يستدلّ بتلك الأدلّةِ علىٰ مراد الله، ويتوصّل بها إلىٰ ما يحبّه ويرضاه.

التوصيات:

❑ أن تُفرَد دراساتٌ عميقةٌ في دلالات القرآن الكريم في كلّ المطالب الدينيّة، مع بيان مناسبتها لمن يخاطَب بها.

❑ أن يشاع في المسلمين ضرورةُ الِاكتفاء بالقرآن عنِ الأهواء، والأذواق، ومبادئ الشرق والغرب، وأنّ الِاكتفاء به لا يحصل إلّا باتّباع ما أرشد إليه منَ الأدلّة الشرعيّة الأخرىٰ، كالسنّة، والإجماع، والقياس.

❑ دراسة القَصص الواردة في اهتداء الصحابة – رضي الله عنهم – إلىٰ الإسلام بسماع القرآن الكريم، واستخلاص الدروس الدعْويّة منها؛ للإفادة منها في نشر الإسلام.

تنبيهانِ نافعانِ:

❑ سبق أنّ القرآن الكريم خاطب الكفّار باللسان العربيّ، وكثيرٌ منهم غير عربيٍّ، ولا يفهم اللغة العربيّة، ولهذا لا ينفي كفاية القرآن لهم؛ لإمكان تعلُّم العربيّة، أو ترجمة بعض تفاسير القرآن الكريم؛ فيَصِلُه منَ الحجّة بقدْر ما أدركتِ الترجمةُ والتفسير من دلالات القرآن الكريم الكثيرة.

❑ سبق أنّ العامّي يفهم ما يقرأ في القرآن مباشرةً، من غير توسُّط كتب التفسير، ولا سؤال العلماء، ولهذا مقصودٌ فيمن يجيد اللسان العربيّ، ويميّز بين الدلالات الباقية علىٰ أصل الِاستعمال اللغويّ، والتي تتّصل بما ينفعه من مطالب الدين الضروريّة، والآياتِ التي يتوقّف فهمُها علىٰ شيءٍ من أدوات الِاجتهاد، والتي تتّصل بما لم يخاطَب به من تفاصيل الأحكام الِاجتهاديّة.

فإنِ اشتبه عليه موضعٌ، وتردّد بين هٰذَينِ النوعَينِ، فالواجب الِاحتياط، والتوقُّفُ عنِ القطع علىٰ مراد الله؛ فإنّ القول في التفسير عظيمٌ، وهو الرواية عنِ الله، وقد قال تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ٣٣﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا٣٦﴾ [الإسراء: ٣٦].

هٰذا، والله أعلىٰ وأعلمُ، وأجلُّ وأكرمُ، والصلاة والسلام علىٰ نبيّنا محمّدٍ، من شرح القرآن الكريم؛ فكمُل به الدين، وتَمَّ.

قائمة المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكرٍ السُّيوطيّ (ت: ٩١١)، تحقيق مركز الدراسات القرآنيّة، مجمّع الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنوّرة، ١٤٢٦.
- أحكام القرآن، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليٍّ الرازيّ الجَصّاص (ت: ٣٧٠)، تحقيق محمّدٍ الصادقِ قَمْحاويٍّ، دار إحياء التراث الإسلاميّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروتُ، ١٤١٢.
- الأسماء والصفات، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ الحسين البيهقيّ (ت: ٤٥٨)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه عبدُ الله بن محمّدٍ الحاشِديُّ، قدّم له مُقبِلُ بن هادٍ الوادِعيُّ، مكتبة السَّوَاديّ، جُدّةُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- الإشراف علىٰ مذاهب العلماء، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ المنذر النَّيْسابُوريّ (ت: ٣١٨)، حقّقه وقدّم له وخرّج أحاديثه د. أبو حمّادٍ صَغِير أحمد الأنصاريُّ، دار المدينة للطباعة والنشر، الناشر: مكتبة مكّةَ الثقافيّةُ، رأس الخيمة بالإمارات العربيّة المتّحدة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٥.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمّدٍ الأمين بن محمّدٍ المختار الجَكَنيّ الشِّنْقِيطيّ (ت: ١٣٩٣)، إشراف بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، وقف مؤسّسة سليمانَ بنِ عبد العزيز الراجِحيّ الخيريّة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكّةُ المكرّمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٦.
- الأمالي، لعبد الملك بن محمّدِ بن عبد الله بن بِشْرانَ (ت: ٤٣٠)، ضبط نصّه أبو عبد الرحمٰن عادلُ بن يوسُفَ العَزازيُّ، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٨.
- البحر المحيط، لأثير الدين أبي حَيّانَ محمّدِ بن يوسُفَ بنِ عليٍّ بن يوسُفَ بنِ حَيّانَ الغِرْناطيّ الأَنْدَلُسيّ (ت: ٧٤٥)، حقّقه مجموعةٌ منَ الباحثين، دار الرسالة العالميّة، دمشقُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمّدِ بن عبد الله الزَّرْكَشيّ (ت: ٧٩٤)، تحقيق محمّدٍ أبو الفضل إبراهيمَ، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.
- تاج العروس من جواهر "القاموس"، للسيّد محمّدٍ مرتضًى الحسينيّ الزَّبيديّ (ت: ١٢٠٥)، مطبعة حكومة الكويت، بتحقيق ومراجعة جماعةٍ منَ الباحثين، ١٣٨٥-١٤٢٢.

- التحبير شرحُ "التحرير في أصول الفقه"، لعلاء الدين أبي الحسن عليّ بن سليمانَ المَرْداويّ الحنبليّ (ت: ٨٨٥)، دارسة وتحقيق د. عبدِ الرحمٰن بن عبد الله الجِبْرِينِ، ود. عوضِ بن محمّدٍ القَرْنيّ، ود. أحمدَ بنِ محمّدٍ السراح، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- التسعينيّة، لشيخ الإسلام أحمدَ بنِ عبد الحليم بن تَيْمِيّةَ (ت: ٧٢٨)، دارسة وتحقيق د. محمّدِ بن إبراهيمَ العَجلانِ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- تفاسير آيات الأحكام ومناهجُها، تأليف أ.د. عليّ بن سليمانَ العُبَيدِ، دار التدمريّة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.
- تفسير الراغب = منهج الراغب الأصبهانيّ في التفسير.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن عليّ بن أحمدَ بنِ محمّدٍ الواحديّ (ت: ٤٦٨)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين في رسائلَ علميّةٍ في جامعة الإمام محمّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميّة، أشرف علىٰ طباعته وإخراجه د. عبدُ العزيز بنُ سِطَامٍ آلُ سُعُودٍ، وأ.د. تُرْكِيُّ بنُ سَهْوٍ العتيبيُّ، عمادة البحث العلميّ في جامعة الإمام محمّدِ بن سُعُودٍ الإسلاميّة، ١٤٣٠.
- تفسير القرآن، لعبد الرزّاق بن همّامٍ الصنعانيّ (ت: ٢١١)، تحقيق د. مصطفىٰ مسلم محمّد، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢.
- تفسير القرآن، لأبي بكرٍ محمّدِ بن إبراهيمَ بنِ المنذر النَّيْسابُوريّ (ت: ٣١٨)، قدّم له أ.د. عبدُ الله بنُ عبد المحسن التركيُّ، حقّقه وعلّق عليه د. سعدُ بن محمّدٍ السعدُ، طُبِع علىٰ نفقة فاعلِ خيرٍ منَ المملكة العربيّة السُّعوديّة، دار المآثر للنشر والتوزيع، المدينة المنوّرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- تفسير القرآن العظيم، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيلَ بنِ كثيرٍ الدمشقيّ (ت: ٧٧٤)، تحقيق مجموعةٍ منَ الباحثين، مؤسّسة قرطبةَ، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- تفسير النَّسَفيّ، مَدَارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمدَ بنِ محمودٍ النَّسَفيّ (ت: ٧١٠)، حقّقه وخرّج أحاديثه يوسُفُ عليّ بديويّ، راجعه وقدّم له محيي الدين ديب مسْتُو، دار الكلم الطيّب، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل شهاب الدين أحمدَ بنِ عليّ بنِ حجرٍ العسقلانيّ الشافعيّ (ت: ٨٥٢)، بعناية عادل مرشد، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.

- تهذيب "الكمال في أسماء الرجال"، لجمال الدين أبي الحجّاجِ يوسُفَ المِزّيّ (ت: ٧٤٢)، حقّقه وضبط نصّه وعلّق عليه د. بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنّان، لعبد الرحمٰن بن ناصرٍ السَّعْديّ (ت: ١٣٧٦)، قدّم له عبد الله بنُ عبد العزيز بن عَقِيلٍ، ومحمّدٌ الصالحُ العُثَيمِينُ، اعتنىٰ به تحقيقًا ومقابلةً عبد الرحمٰن بن مُعَلَّا اللُّوَيْحِقُ، مكتبة العُبَيْكانِ، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمرَ يوسُفَ بنِ عبد البرّ النَّمَريّ الأندَلُسيُّ (ت: ٤٦٣)، تحقيق أبي الأشبال الزُّهَيريّ، دار ابن الجوزيّ للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، ١٤٣٢.
- جامع البيان عن تأويل آيِ القرآن، لأبي جعفرٍ محمّدِ بن جَرِيرٍ الطَّبَريّ (ت: ٣١٠)، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التُّرْكيّ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤.
- الجامع الصحيح، وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلّىٰ الله عليه وسلّم – وسننه وأيّامه، لأبي عبد الله محمّد بنِ إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ بنِ المغيرة الجُعْفيّ البخاريّ (ت: ٢٥٦)، تشرّف بخدمته والعناية به محمّدٌ زهيرُ بنُ ناصرٍ الناصرُ، دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢.
- الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لِما تضمّنه من السنّة وآيِ الفرقان، لأبي عبد الله محمّد بن أحمدَ بنِ أبي بكرٍ القرطبيّ (ت: ٦٧١)، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركيّ، وشاركه مجموعةٌ منَ الباحثين، مؤسّسة الرسالة ببيروتَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- ذخيرة الإخوان المختصرُ من كتاب "الِاستغناء بالقرآن"، دراسة وتحقيق د. حسن سالم هبشان، ضمنَ مجلّة البحوث والدراسات القرآنيّة، مجمّع الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنوّرة، العدد الثالثَ عشَرَ، السنة التاسعة، ١٤٣٣.
- روضة الناظر وجُنّة المُناظِر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لموفَّق الدين عبد الله بن أحمدَ بنِ محمّدِ بن قدامةَ المقدسيّ (ت: ٦٢٠)، قدّم له وحقّقه وعلّق عليه د. عبدُ الكريم بنُ عليّ بن محمّدٍ النَّمْلةُ، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٣.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمٰن بن عليّ بن محمّدٍ الجوزيّ القُرَشيّ البغداديّ (ت: ٥٩٧)، المكتب الإسلاميّ، بيروتُ، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيءٌ من فقهها وفوائدها، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت: ١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، طبعةٌ جديدةٌ منقَّحةٌ ومَزِيدةٌ، ١٤١٥.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرُها السيِّئ في الأمّة، لمحمّدٍ ناصرِ الدين الألبانيّ (ت: ١٤٢٠)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٠.
- السُّنَن، لأبي داوُدَ سليمانَ بنِ الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت: ٢٧٥)، برواية اللؤلُئيّ مقارنةً برواية ابن داسةْ وغيرِها، ضُبِط وحُقِّق علىٰ ثمانيَ عشْرةَ نسخةً خطّيّةً، تحقيق ودراسة أبي ترابٍ عادلِ بن محمّدٍ، وأبي عمرٍو عمادِ الدين بن عبّاسٍ، ومركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- السُّنن، لأبي عبد الله محمّدِ بن يزيدَ ابنِ ماجهِ القزوينيّ (ت: ٢٧٣)، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- السُّنَن، المعروف بـ(السُّنَن الكبرىٰ)، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيّ (ت: ٣٠٣)، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، إصدارات وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميّة بدولة قَطَرَ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- سنن التِّرمذيّ، وهو الجامع الكبير، لأبي عيسىٰ محمّدِ بن عيسىٰ بنِ سَوْرةَ التِّرمذيّ (ت: ٢٧٩)، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- سِيَر أعلام النبلاء، لشمس الدين محمّد بن أحمدَ بنِ عثمانَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨)، حقّقه جماعةٌ منَ الباحثين، أشرف علىٰ تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيبٌ الأرناءوطُ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الحاديةَ عشْرةَ، ١٤٢٢.
- شرح الطِّيْبيّ علىٰ "مِشْكاة المصابيح"، المسمّىٰ بـ(الكاشف عن حقائق السُّنن)، مصدَّرًا بمقدِّمةٍ للمحقِّق في علوم الحديث ومصطلحه، لشرف الدين الحسين بن عبد الله بن محمّدٍ الطِّيْبيّ (ت: ٧٤٣)، إعدد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة الباز، تحقيق ودراسة عبد الحميد هِنْداويْ، مكتبة نزار الباز، مكّةُ المكرّمة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- شرح العقيدة الطَّحَاويّة، لعليّ بن عليّ بن محمّدِ بن أبي العزّ الدمشقيّ (ت: ٧٩٢)، حقّقه وعلّق عليه وخرّج أحاديثه وقدّم له د. عبدُ الله بنُ عبد المحسن التُّرْكيُّ، وشُعيبٌ الأرناءوط، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة التاسعة، طبعةٌ جديدةٌ مصحَّحةٌ منقَّحةٌ، ١٤١٧.

- شرح الكوكب المنير، المختبَرُ المبتكَر شرح المختصر في أصول الفقه، لمحمّدِ بن أحمدّ بن عبد العزيز بن عليٍّ الفتوحيّ الحنبليّ المعروف بـ(ابن النجّار) (ت: ٩٧٢)، تحقيق د. محمّدٍ الزُّحَيليُّ، ود. نزيه حمّادٍ، جامعة أمّ القرىٰ، بمكّةَ المكرَّمةِ، ١٤٢٤.
- شرح المشكاة = شرح الطِّيبيّ.
- الصارم المسلول علىٰ شاتم الرسول صلّىٰ الله عليه وسلّم، لشيخ الإسلام تقيّ الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ عبد الحليم بن عبد السلام ابن تَيْميّةَ النُّمَيريّ الحَرّانيّ (ت: ٧٢٨)، دراسة وتحقيق محمّدِ بن عبد الله بن عمرَ الحُلْوانيّ، ومحمّدٍ كبير أحمد شودري، تقديم د. بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ود. محمّدِ بن سعيدٍ القحطانيّ، رمادي للنشر، الدمام، المؤمن للتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- صحيح الإمام مسلمٍ، المسمّىٰ (المسند المختصر منَ السُّنن بنقل العدل عنِ العدل عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وسلّم)، لأبي الحسين مسلم بنِ الحجّاج بن مسلمٍ القشيريّ النسابوريّ (ت: ٢٦١)، تشرّف بخدمته والعناية به محمّدٌ زهيرُ بن ناصرٍ الناصرُ، دار المنهاج، جُدّةُ، ودار طوق النجاة، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- صحيح البخاري = الجامع الصحيح.
- الصَّفَديّة، لشيخ الإسلام ابن تَيمِيّةَ أبي العبّاس تقيّ الدين أحمدَ بنِ عبد الحليم (ت: ٧٢٨)، تحقيق د. محمّد رَشَاد سالم، طُبع علىٰ نفقة أحد المحسنين، ١٤٠٦.
- الصواعق المرسلة علىٰ الجهميّة والمعطّلة، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ بنِ سعدٍ الشهيرِ بـ(ابن قيّم الجَوْزيّة) (ت: ٧٥١)، حقّقه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه وقدّم له د. عليُّ بن محمّدٍ الدَّخِيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.
- الطبقات الكبير، لمحمّدِ بن سعدِ بن مَنِيعٍ الزهريّ (ت: ٢٣٠)، تحقيق د. عليّ عمرَ، مكتبة الخانْجيْ، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١.
- العلوّ للعليّ الغفّار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، لشمس الدين محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايْمازَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨)، اعتنىٰ به أبو محمّدٍ أشرفُ بن عبد المقصود، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٦.
- الفتاوىٰ الكبرىٰ، لتقيّ الدين بنِ تَيْميّةَ (ت: ٧٢٨)، تحقيق وتعليق وتقديم محمّد عبد القادر عَطَا، ومصطفىٰ عبد القادر عَطَا، دار الكتب العلميّة، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٨.

- فتح القدير، الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمّدِ بن عليّ بن محمّدٍ الشوكانيّ (ت: ١٢٥٠)، دار الكلم الطيّب، دمشقُ، الطبعة الثانية، طبعةٌ جديدةٌ مصحّحةٌ ومنقّحةٌ، ١٤١٩.
- فضائل القرآن، لأبي العبّاس جعفرِ بن محمّدٍ المُسْتَغْفِريّ (ت: ٤٣٢)، تحقيق وتخريج د. أحمدَ بنِ فارسٍ السَّلُّومِ، دار ابن حزمٍ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٧.
- الفقيه والمتفقّه، لأبي بكرٍ أحمدَ بنِ عليّ بن ثابتٍ الخطيبِ البغداديّ (ت: ٤٦٣)، حقّقه أبو عبد الرحمن عادلُ بن يوسُفَ العَزازيُّ، دارُ ابن الجوزيّ، الدمّام، الإصدار الثاني، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠.
- المجتبىٰ، المعروف بـ(السُّنَن الصغرىٰ)، لأبي عبد الرحمٰن أحمدَ بنِ شُعَيبٍ النَّسائيّ (ت: ٣٠٣)، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٣.
- كتاب المجروحين منَ المحدّثين، لابن حِبّانَ (ت: ٣٥٤)، تحقيق حَمْدِيْ بن عبد المجيد السَّلَفيّ، دار الصُّمَيعيّ للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.
- مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام أحمدَ بنِ تيميّةَ (ت: ٧٢٨)، جمعُ وترتيبُ عبد الرحمٰن بن محمّدِ بن قاسمٍ، وساعده ابنُه محمّدٌ، طُبع بأمر الملك فهْدِ بن عبد العزيز، في مجمّعِ الملك فهْدٍ لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنوَّرة، تحت إشراف وزارة الشئون الإسلاميّة والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، ١٤٢٥.
- المحصول في أصول الفقه، لأبي بكرِ بن العَرَبيّ المَعَافريّ المالكيّ الأشعريّ (ت: ٥٤٣)، أخرجه واعتنىٰ به حسين عليّ اليدري، وعلّق علىٰ مواضعَ منه سعيد عبد اللطيف فُوْدَة، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، عَمّانُ، الأُرْدُنُّ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠.
- المختصر في أصول الفقه علىٰ مذهب الإمام أحمدَ بنِ حنبلٍ، لعليّ بن محمّدِ بن عليّ بن عبّاسِ بن شَيْبانَ البَعْليّ ثمّ الدمشقيّ الحنبليّ علاءِ الدين أبي الحسن المعروف بـ(ابن اللَّحّام) (ت: ٨٠٣)، حقّقه وقدّم له ووضع حواشيَه وفهارسَه د. محمّد مظهر بقا، مركز البحث العلميّ وإحياءِ التراث الإسلاميّ بجامعة أمّ القرىٰ، مكّةُ المكرّمة، ١٤٠٠.
- مختصر "العلوّ للعليّ الغفّار"، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أحمدَ بنِ عثمانَ بنِ قايْمازَ الذهبيّ (ت: ٧٤٨)، اختصره وحقّقه وعلّق عليه وخرّج آثاره محمّدٌ ناصرُ الدين الألبانيُّ (ت: ١٤٢٠)، المكتب الإسلاميّ، الطبعة الثانية، بيروتُ، ١٤١٢.
- مدارك التنزيل = تفسير النَّسَفيّ.

- مذكِّرةٌ في أصول الفقه، لمحمّدٍ الأمين بن محمّدٍ المختار الشِّنْقِيطيّ (ت: ١٣٩٣)، مكتبة العلوم والحِكَم، المدينة المنوّرة.
- المستدرك علىٰ "الصحيحين"، لأبي عبد الله الحاكم النَّيْسابُوريّ (ت: ٤٠٥)، مضبوطًا ومحقّقًا علىٰ أقدم الأصول الخطّيّة، ومطبوعًا بترتيبه الصحيح، ومشفوعًا بدراسةٍ استقرائيّةٍ لتعقيب أحكام الإمام الحاكم علىٰ أحاديثه، مع تعيين كافّة رواة أسانيد الكتاب، تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار التأصيل، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٥.
- المستصفىٰ من علم الأصول، لأبي حامدٍ محمّدِ بن محمّدٍ بن محمّدٍ الغَزّاليّ الطُّوسيّ (ت: ٥٠٥)، تحقيق وتعليق د. محمّدٍ الأشقرِ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- مسند الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، لأبي عبد الله أحمدَ بنِ محمّد بنِ حنبلٍ الشيبانيّ (ت: ٢٤١)، تحت إشراف ورعاية د. أحمد معبد عبد الكريم، دار المنهاج، جُدّةُ، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٢.
- المصفّىٰ بأَكُفّ أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزيّ (ت: ٥٩٧)، تحقيق د. حاتم صالح الضامنِ، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الثالثة، ١٤١٨.
- المصنّف لابن أبي شيبةَ، لأبي بكرٍ عبد الله بن محمّدِ بن أبي شيبةَ العَبْسيّ الكوفيّ (ت: ٢٣٥)، تقديم ناصرِ بن عبد العزيز أبو حَبِيبٍ الشِّثْريُّ، تحقيق أ.د. سعدِ بن ناصرِ بن عبد العزيز أبو حَبِيبٍ الشِّثْريّ، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٦.
- المُطْلِع علىٰ ألفاظ المُقْنِع، لشمس الدين أبي عبد الله محمّدِ بن أبي الفتح البَعْليّ (ت: ٧٠٩)، حقّقه وعلّق عليه محمودٌ الأرناءوطُ، وياسين محمود الخطيب، قدّم له عبد القادر الأرناءوطُ، مكتبة السَّوَاديّ للتوزيع، المملكة العربيّة السُّعوديّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣.
- معالم التنزيل، لمحيي السنّة أبي محمّدٍ الحسين بن مسعودٍ البغويّ (ت: ٥١٦)، حقّقه وخرّج أحاديثه محمّد عبد الله النَّمِرُ، وعثمان جمعة ضميريّة، وسليمان مسلم الحرشُ، دار طيبةَ للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٩.
- مِفتاح دار السعادة ومنشورُ ولاية العلم والإرادة، لأبي عبد الله محمّدِ بن أبي بكرِ بن أيّوبَ ابنِ قَيِّم الجَوْزيّة (ت: ٧٥١)، تحقيق عبد الرحمٰن بن حسنِ بن قائدٍ، وَفق المنهج المعتمد منَ الشيخ بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، تمويل مؤسّسة سليمانَ بنِ عبد العزيز الراجِحيّ الخيريّة، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع.

- منهج الراغب الأصبهانيّ (ت: في حدودِ ٤٥٠) في التفسير، مع تحقيق مقدّمته، وتفسيره لسورتَيِ الفاتحة والبقرة، رسالةٌ مقدّمةٌ لنيل درجة الدُّكتوراه في الآداب، إعداد محمّد عبد العزيز بَسْيُونِيْ غُراب، إشراف أ.د. مصطفىٰ الصاوي الجويني، وأ.د. محمّد عبد المُنعم خاطر، ١٤٢٠.
- الموافَقات، لأبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ موسىٰ بنِ محمّدٍ اللَّخْميِّ الشاطِبيّ (ت: ٧٩٠)، تقديم بكرِ بن عبد الله أبو زيدٍ، ضبط نصّه وقدّم له وعلّق عليه وخرّج أحاديثه أبو عبيدةَ مشهورُ بن حسنٍ آلُ سلمانَ، دار ابن عفّانَ للنشر والتوزيع، الخُبَر، بالمملكة العربيّة السُّعوديّة، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧.
- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله – عزّ وجلّ – واختلافُ العلماء في ذٰلك، لأبي جعفرٍ أحمدَ بنِ محمّدِ بن إسماعيلَ النَّحّاسِ (ت: ٣٣٨)، دراسة وتحقيق د. سليمانَ بنِ إبراهيمَ بنِ عبد الله اللاحِم، مؤسّسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروتُ، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩١.
- النُّكَت والعيون، تفسيرُ الماوَرْديّ، لأبي الحسن عليِّ بن محمّدِ بن حَبِيبٍ المَاوَرْديّ البصريّ (ت: ٤٥٠)، راجعه وعلّق عليه السيّدُ بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلميّة، بيروتُ، ومؤسّسة الكتب الثقافيّة، بيروتُ.
- النبوّات، لشيخ الإسلام تقيِّ الدين أبي العبّاس أحمدَ بنِ تَيْميّةَ (ت: ٧٢٨)، دراسة وتحقيق د. عبدِ العزيز بن صالحٍ الطُّوَيّانِ، أشرف علىٰ الطبعة المجلس العلميّ بالجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات المبارك بن محمّدٍ الجَزَريّ المعروفِ بابن الأثير (ت: ٦٠٦)، تحقيق طاهر أحمد الزاويّ، ومحمود محمّد الطَّنَاحيّ، مكتبة ابن تيميّة، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣١.

الفهارس
العلميّة

وهي أربعة:

- **فِهرِس الآيات القرآنيّة.**
- **فِهرِس الأحاديث النبويّة.**
- **فِهرِس الآثار.**
- **فِهرِس الموضوعات.**

فِهرِس الآيات القرآنيّة

﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَۛ فِيهِۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ ..... البقرة: ٢ ..... ٧
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ ..... البقرة: ١١ ..... ١٩
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ ..... البقرة: ٢١ ..... ٦
﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ ..... البقرة: ٢٥ ..... ١٦
﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ ..... البقرة: ٤٠ ..... ٧
﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ﴾ ..... البقرة: ١٦٤ ..... ١٧
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ ..... البقرة: ١٨٥ ..... ٦، ٧
﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا﴾ ..... البقرة: ٢٤٠ ..... ١٨
﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ ..... آل عِمرانَ: ٧٠ ..... ٧
﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ﴾ ..... آل عِمرانَ: ١٠١ ..... ٦
﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَٰحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصَنَٰتِ﴾ ..... النساء: ٢٥ ..... ١٨
﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ ..... النساء: ٨٠ ..... ١١
﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ ..... النساء: ١٠٥ ..... ١١
﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ﴾ ..... المائدة: ٣ ..... ١٨
﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾ ..... المائدة: ٦ ..... ٢
﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾ ..... المائدة: ١٥ ..... ١٠
﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ ..... المائدة: ١٦ ..... ٧، ٩
﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ ..... المائدة: ٣٨ ..... ١٨
﴿وَأُوحِىَ إِلَىَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ ..... الأنعام: ١٩ ..... ٣، ٩، ٢٤
﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ ..... الأنعام: ٣٣ ..... ٢٠
﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ﴾ ..... الأعراف: ٣٣ ..... ٣٠
﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُواْۖ وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ ..... الأعراف: ١٩٨ ..... ٨
﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُۖ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُواْ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم﴾ ..... يونُسُ: ٣٨ ..... ٢٥
﴿وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ ..... يوسُفُ: ١١١ ..... ٩
﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ ..... إبراهيمُ: ١ ..... ٦
﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ..... النحل: ٤٤ ..... ٦، ١١
﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ﴾ ..... النحل: ٦٤ ..... ١١

﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ﴾ ..... النحل: ٨٩ ..... ٩
﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ﴾ ..... الإسراء: ٣٦ ..... ٣٠
﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ ..... الإسراء: ٩ ..... ١٠
﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ ..... الإسراء: ٤١ ..... ٢٤
﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ..... طٰهٰ: ١٢٣ ..... ٢٥
﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ..... طه: ١٢٤ ..... ٢٥
﴿قُلْ إِنَّمَآ أُنذِرُكُم بِٱلْوَحْىِ﴾ ..... الأنبياء: ٤٥ ..... ٣
﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ ..... المؤمنون: ٧١ ..... ٢
﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ ..... الفرقان: ٣٣ ..... ٣، ٢٤
﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ﴾ ..... القصص: ٥٠ ..... ٢٠
﴿أَوَ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ ..... العنكبوت: ٥١ ..... ٦
﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ ..... الروم: ٥٨ ..... ٢٤
﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ ..... الزُّمَر: ٢٣ ..... ٣
﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ..... الزُّمَر: ٢٧ ..... ٢٠
﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ..... الزُّمَر: ٢٨ ..... ٢٠
﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ ..... فُصِّلَتْ: ٤٤ ..... ٨
﴿فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ ..... الجاثية: ٦ ..... ٢٤
﴿قَالُوا۟ يَٰقَوْمَنَآ إِنَّا سَمِعْنَا كِتَٰبًا أُنزِلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ..... الأحقاف: ٣٠ ..... ١٠
﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ ..... محمد: ٢٤ ..... ٦
﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ ..... الحشر: ٧ ..... ١١
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَعْتَذِرُوا۟ ٱلْيَوْمَ﴾ ..... التحريم: ٧ ..... ٧
﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا۟ ٱلذِّكْرَ﴾ ..... القلم: ٥١ ..... ٨

فِهرِس الأحاديث النبويّة

أَلَا إنّ مَن قبلكم من أهل الكتاب افترقوا علىٰ ثِنتَينِ وسبعين ملّةً ٢٠

أمّا بعدُ، أَلَا أيّها الناسُ، فإنّما أنا بشرٌ، يوشِك أن يأتيَ رسول ربّي فأجيبَ ٢١

إنّ لله أهلِينَ منَ الناس ٢٥

حديث معاذٍ – رضي الله عنه – المشهورِ في القضاء ٢٢

حلالٌ وحرامٌ، لا يُعذَر أحدٌ بالجهالة به ١٥

مَثَل ما بعثني الله به منَ الهدىٰ والعلم كمثل الغيث الكثير ٨-٩

منِ استمسك به، وأخذ به، كان علىٰ الهدىٰ، ومن أخطأه، ضلّ ٢١

نزل القرآن علىٰ سبعة أحرفٍ ١٥

هم أهل القرآن، أهل الله، وخاصّته ٢٥

هو حبل الله، منِ اتّبعه كان علىٰ الهدىٰ، ومن تركه، كان علىٰ ضلالةٍ ٢١

وأنا تاركٌ فيكم ثَقَلَينِ: أوّلهما كتاب الله، فيه الهدىٰ والنورُ؛ فخذوا بكتاب الله ٢١

ومتشابهٌ لا يعلمه إلّا الله، ومنِ ادّعىٰ عِلْمَه سوىٰ الله، فهو كاذبٌ ١٥

فِهرِس الآثار

الِاستواء غير مجهولٍ، والكيف غير معقولٍ ..... مالكُ بن أنسٍ ١٧
التفسير على أربعة أوجهٍ: وجهٌ تعرفه العرب من كلامها ..... عبد الله بنُ عبّاسٍ ١٤
فإن جاءه أمر ليس في كتاب الله، فلْيقضِ بما قضىٰ به ..... عبد الله بنُ مسعودٍ ٢١
فمنِ ادّعىٰ عِلْمَه، فهو كاذبٌ ..... عبد الله بنُ عبّاسٍ ١٤
من عَرَض له منكم قضاءٌ بعد اليوم، فلْيقضِ بما في ..... عبد الله بنُ مسعودٍ ٢١
وتفسيرٌ لا يعلم تأويلَه إلّا الله ..... عبد الله بنُ عبّاسٍ ١٤
يقول: منَ الحلال والحرام ..... سفيانُ الثوريّ ١٤

فِهرِس الموضوعات

المقدِّمة ٢
الفصل الأوّل: إثبات كفاية القرآن الكريم إجمالًا ٥
المبحث الأوّل: كفاية القرآن الكريم لجميع الناس ٦
المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم لهداية جميع الناس ٦
المطلب الثاني: النصوص الدالّة علىٰ اختصاص القرآن الكريم بهداية بعض الناس، وتوجيهُها ٧
المبحث الثاني: كفاية القرآن الكريم في جميع المطالب الدينيّة ٩
المطلب الأوّل: النصوص الدالّة علىٰ كفاية القرآن الكريم للهداية في جميع المطالب الدينيّة ٩
المطلب الثاني: النصوص الدالّة على طلب الأحكام من غير القرآن الكريم، وتوجيهُها ١٠
الفصل الثاني: وجه كفاية القرآن الكريم إجمالًا ١٢
المبحث الأوّل: كيفيّة كفاية القرآن الكريم ١٣
المبحث الثاني: أثر ابن عبّاسٍ – رضي الله عنهما – ودلالته علىٰ كفاية القرآن ١٤
المطلب الأوّل: تخريج الأثر، وبيان ألفاظه ١٤
المطلب الثاني: شرح الأثر ١٦
المطلب الثالث: وجه دلالة الأثر علىٰ كفاية القرآن الكريم ١٩
المبحث الثالث: مناسبة كلّ نوعٍ من دلالات القرآن الكريم لحاجة المخاطَبين به ٢٠
الفصل الثالث: إثبات كفاية القرآن الكريم تفصيلًا ٢٣
المبحث الأوّل: كفاية القرآن الكريم لغير المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين ٢٤
المبحث الثاني: كفاية القرآن الكريم لعموم المسلمين فيما يحتاجونه منَ الدين ٢٥
المبحث الثالث: كفاية القرآن الكريم للعلماء فيما يحتاجونه منَ الدين ٢٧
الخاتمة ٢٨
قائمة المصادر والمراجع ٣١
الفهارس العلميّة ٣٩
فِهرِس الآيات القرآنيّة ٤٠
فِهرِس الأحاديث النبويّة ٤٢
فِهرِس الآثار ٤٣
فِهرِس الموضوعات ٤٤

يومَ السبت، الحاديَ عشَرَ من شهر صَفَرٍ، عامَ أربعينَ

في الكويت، حرسها الله، وسائرَ بلاد المسلمين